# Strategic Planning of Palestinian Higher Education and Its Relationship to National Strategic Planning in Light of Some Sustainable Development Indicators

*Odetallah B. Masharqa* [1]

**ABSTRACT**

The ultimate purpose of this research is to shed light on the relationship between the national strategic planning of Palestine and the strategic planning of the Palestinian higher-education system, as well as the extent of compatibility and integration between them. This will lead to achieving some indicators of sustainable development in Palestine. The research also investigated the ability of the State of Palestine to contribute to achieving the global commitments for sustainable development. Therefore, the method of content analysis was utilized in this research by reviewing the strategic planning data for the Palestinian Higher Education Ministry and the national strategic planning of other state ministries, as well as the data on sustainable development issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics and Environmental Quality Authority. The study concluded that the Israeli occupation is a serious impediment to Palestine to achieve sustainable development, in addition to the absence of the foundations of complementarity and inclusiveness between the strategic planning of the Palestinian higher education and the general national strategic planning, the absence of the effective role of the Palestinian Higher Education Council in the national strategic planning of education and the lack of coordination and integration required among Palestinian universities. Accordingly, the study revealed weaknesses in the national strategic planning capacity to address sustainable development issues, especially in the indicators addressed by the research; namely, indicators of poverty, health care, higher education, security and peace, all within the social dimension, as well as unemployment, GDP, production and consumption patterns within the economic dimension and finally environmental dimension indicators; namely, water, wastewater and sewerage systems, marine and coastal environment, agriculture and land and biodiversity. Therefore, the researcher recommended the need to review the coordination between the strategic planning of the Palestinian higher education and the general national strategic planning, so as to ensure coordination, integration and inclusiveness in an attempt to achieve the goals of sustainable development 2030.

**Keywords**: Strategic planning, Sustainable development.

1 Assistant Professor, Faculty of Administrative and Economic Sciences, Al-Quds Open University, Ramallah, Palestine.

Received on 29/8/2019 and Accepted for Publication on 8/3/2020.

 © 2021 DAR Publishers/The University of Jordan. All Rights Reserved.

# التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة

***عودة الله بدوي مشارقة[1]***

## ملخص

هدف هذا البحث إلى معرفة واقع العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي الوطني، ومدى التوافق والتكامل بينهما، بما يؤدي إلى تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، وكذلك معرفة مدى قدرة دولة فلسطين على المساهمة في تحقيق الالتزامات العالمية للتنمية المستدامة 2030م. واستخدم الباحث لذلك أسلوب تحليل المضمون، وذلك بالاطلاع على بيانات التخطيط الاستراتيجي، سواء للتعليم العالي الفلسطيني، أو التخطيط الاستراتيجي الوطني العام لبعض وزارات الاختصاص الأخرى، وكذلك الاطلاع على البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن الاحتلال الإسرائيلي يقف عقبة كأداء تحول دون تحقيق فلسطين للتنمية المستدامة، وكذلك غياب أسس التكاملية والشمولية بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي الوطني العام، وأيضاً غياب الدور الفاعل لمجلس التعليم العالي الفلسطيني في التخطيط الاستراتيجي الوطني للتعليم العالي، وعدم توافر التنسيق والتكامل المطلوبين بين الجامعات الفلسطينية، ما أدى إلى ضعف قدرة التخطيط الاستراتيجي الوطني على معالجة قضايا التنمية المستدامة، خاصة في المؤشرات التي تناولها البحث، وهي مؤشرات الفقر، والحكم، والصحة، والتعليم العالي، والأمن والسلم وجميعها ضمن البعد الاجتماعي، وكذلك مؤشرات البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك وهي الواقعة ضمن البعد الاقتصادي، وأخيراً مؤشرات البعد البيئي وهي المياه، والمياه العادمة وشبكات الصرف الصحي، والبيئة البحرية والساحلية، والزراعة والأراضي، والتنوع الحيوي. وعليه أوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في التنسيق بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي الوطني العام، بما يضمن تحقيق التنسيق والتكاملية والشمولية، في محاولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م.

**الكلمات الدالة:** التخطيط الاستراتيجي، التنمية المستدامة الفلسطينية.

## المقدمة

منذ بدأت الخليقة والإنسان يسعى جاهداً للبحث عن راحته وسعادته، وما زال يكرس جهوداً جبارة لضمان حياة فُضلى. لأجل ذلك، خاض البشر حروباً قاسية أكلت الأخضر واليابس، فأدركوا أنهم يدمرون البيئة التي وهبها الله لهم، بما تحويه من ثروات وموارد طبيعية، وأنه تمّ استنزافها وإهمالها، وهو ما نجمت عنه مشاكل عصرية تقض مضاجعهم، وتقلق الوجود البشري كله، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، هدر الموارد الطبيعية، والزحف الصحراوي، والاحتباس الحراري، والتحول المناخي، والتراجع الاقتصادي، وظهور المجاعات، وارتفاع معدلات البطالة. وأضحت قناعات البشر أن السبيل إلى معالجة ذلك هو إعداد الخطط الاستراتيجية بالتعاون والتكاتف الأممي لوقف المأساة، واللجوء إلى العلم والمعرفة في الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعة، والحفاظ على تنوعها الحيوي؛

1 أستاذ مساعد، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.

omasharqa@gmail.com or omasharqa@qou.edu

تاريخ استلام البحث 2019/8/29 وتاريخ قبوله 2020/3/8.



© 2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

لخلق حالة التوازن اللازمة بين القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والسعي الجاد إلى تحقيق العدالة للأجيال الحالية والمستقبلية في توزيع الثروة الطبيعية وتبادلها.

دخلت البشرية عهداً جديداً منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، فراحت تعقد المؤتمرات الدولية، وتدعو إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي (الحيوي)، والعمل على معالجة قضايا العصر المشار إليها أعلاه، بالإضافة إلى التلوث البيئي؛ لضمان مستقبل أفضل، وحياة كريمة للأجيال. وهكذا طُرح مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development، لأول مرة في عام 1983م، على لسان رئيسة وزراء النرويج آنذاك السيدة برونتلاند، وتبع ذلك العديد من الاجتماعات العالمية الدورية بخصوص هذا الأمر، ومنها مؤتمر قمة ريو دي جانيرو عام 1992م (Our Common Future Report, 1987:43-44).

لقد ركزت المجتمعات على وجوب تحقيق التنمية المستدامة، عبر خلق جيل واع مثقف مدرك لقضايا الأمة وتطورها ورفاهيتها؛ ذلك أن التنمية المستدامة تحقق الشمولية والتوازن التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة (خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014–2016). وتعتبر الجامعات استثماراً حقيقياً للموارد البشرية القادرة على تطبيق شعار التنمية، عبر التسلح بالعلم والمعرفة؛ إذ إن رأس المال البشري هو الطريق الأوحد إلى معالجة قضايا الفقر والتخلف، وأخطار الطبيعة المستنزفة والمهدورة بلا حسيب أو رقيب (Masaru et al., 2012:102).

لقد تطورت العديد من دول المعمورة، ونجحت باستخدامها التخطيط الاستراتيجي أسلوباً وطريقاً نحو تنمية مستدامة، تحقق نماءها ورفاهيتها؛ ذلك أن التخطيط الجيد يقود حتماً إلى النجاح بكفاءة واقتدار (المجالي، 2012: 503). ومن هذه الدول –على سبيل المثال لا الحصر– كوريا الجنوبية، انطلاقاً من قناعات المسؤولين فيها بأن الاستثمار مدى الحياة يعني تمكين الفرد وتأهيله لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، فقامت بتوفير المناخ الملائم للتعليم في الجامعات رابطة إياه بالتنمية المطلوبة، وضمن أولوياته القضاء على الفقر وإنجاز العدالة الاجتماعية، وإلا سيظل عكس ذلك من الجهل والحرمان والمزيد من الفقر والمرض، وازدياد الفئات المهمشة، وتعاظم صراع البشر المميت، وارتفاع حالات الموت ضنكاً وجوعاً (ثابت وشكري، 2008).

وعليه، ثمة أسئلة كثيرة تطرح ذاتها في موضوع التنمية والتنمية المستدامة للأمة العربية عامة، وللشعب الفلسطيني خاصة، إذا ما توفرت الإرادة لمواجهة التحديات التي تعصف بالأمة، فهل يوجد ربط حقيقي بين التعليم – بمختلف مستوياته – وحاجات سوق العمل؟ ويرى الباحث أن الاستثمار الحقيقي يكمن في العنصر البشري، من خلال إعداد الخطط الاستراتيجية القومية في المجالات التربوية والتعليمية العربية؛ لإنقاذ أمة بأكملها مما تعانيه من ضياع وتراجع وتشرذم، وفقدان للأمن والأمان، يؤرقها الفقر الاقتصادي، والتهميش السياسي والعلمي.

**مشكلة البحث**

اختار الباحث موضوع التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة كونه أمراً حيوياً وهاماً، ينسجم مع طموحات الشعب الفلسطيني، وهو يحاول جاهداً التخلص من الاحتلال الإسرائيلي ويواجه ممارساته التي تقف عقبة كأداء، للحيلولة دون تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من تحقيق التنمية المطلوبة، وصولاً إلى التنمية المستدامة، أسوة بالشعوب التي حققت إنجازات جوهرية في هذا المجال، وانتقلت إلى مصاف الدول المتقدمة عبر التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، من خلال التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما واقع التنمية المستدامة من حيث أبعادها ومؤشراتها في فلسطين؟
2. ما واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟
3. ما واقع التخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟
4. ما علاقة التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني بالتخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟

**أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في محاولته لفت انتباه الباحثين والمسؤولين إلى ضرورة تسليط الضوء على واحد من أهم المواضيع التي تحقق طموحات الشعب الفلسطيني في الحياة الحرة الكريمة في ظل ظروفه الراهنة، وما يصاحبها من متغيرات على الساحتين العربية والدولية، وذلك عبر محاولة الكشف عن واقع التنمية المستدامة في فلسطين، كما أن البحث يتناول أحد أهم العناصر الرئيسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وهو التخطيط الاستراتيجي، ومدى تحقيقه للتكاملية والتشاركية والشمولية في موضوع التنمية المستدامة بين أركان ومؤسسات الدولة الناشئة، وهي تسعى جاهدة لتجسيد هدفها الرئيسي: بناء الدولة المستقلة وفق خطط الحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وتكمن أهميته أيضاً في قلة الأبحاث التي تناولت الموضوع على الساحة الفلسطينية، في حدود علم الباحث.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى التعرف إلى واقع التنمية المستدامة ومدى تحققها من خلال الاطلاع والوقوف على واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني، ومدى تكامله مع التخطيط الاستراتيجي الوطني، وصولاً إلى معرفة المعيقات التي تحول دون ذلك، ومعرفة مدى مساهمة فلسطين كغيرها من دول العالم في تحقيق الحلم البشري، المتمثل في العدالة الإنسانية، وذلك عبر استثمار الموارد الطبيعية المتاحة التي وهبها الله للبشرية، ووقف استنزافها وهدرها، بما يؤدي إلى التنمية المستدامة المنشودة، ثم تقديم الاقتراحات الممكنة لذلك.

**منهجية البحث**

اعتمد الباحث أسلوب تحليل المضمون، عبر الاطلاع على التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني، والتخطيط الاستراتيجي الوطني، وأبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبعض مؤشراتها، وذلك بتناول البيانات الرئيسية لهذه الخطط، وكذلك بيانات التنمية المستدامة الصادرة عن كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة.

**حدود البحث**

أُجري البحث منتصف العام الجامعي 2018/2017، وركز على تحليل البيانات الصادرة عن كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، بخصوص التنمية المستدامة، في موضوع التخطيط الاستراتيجي لبعض وزارات الاختصاص الفلسطينية، والتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني، ومدى التكاملية بينهما لتحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

**محددات البحث:** اقتصر البحث على تناول بعض مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وليس كلها، خاصة تلك التي تنطبق على دولة فلسطين، وحسب إمكانياتها المتواضعة في ظل سيطرة الاحتلال على الموارد والمعابر والحدود.

**الدراسات السابقة**

ناقشت دراسة (Vogt & Weber, 2019) أبعاد التنمية المستدامة، واعتبرتها تحديات تواجه التنمية المستدامة، مركزة على بحثها بتعمق ووضوح، وصولاً إلى فهم أقوى للاستدامة، حيث ركزت الدراسة على سبعة أبعاد ذات علاقة وطيدة بالبيئة والتنمية، هي: أولاً البعد البيئي، ويتناول التداعيات الناجمة عن نشاطات البشرية وأعمالها. ثانياً: البعد السياسي الذي يتطلع إلى الاستدامة على أنها مبادئ توجيهية سياسية تتقاطع مع جوانب عدة، ثالثاً: البعد الأخلاقي الذي يتناول مسؤولية الأجيال المتعاقبة في ظل العولمة، رابعاً: البعد الاقتصادي الاجتماعي وهو المسؤول عن تفعيل مبدأ الاستدامة، خامساً: البعد الديموغرافي الذي يركز على التعددية والتشاركية والديموقراطية التي تجسد معاً الإبداع، سادساً: البعد الثقافي الذي يتناول أساليب الحياة المعاصرة وأنماطها نحو استخدام نماذج جديدة لتوزيع الثروة بين البشرية، وسابعاً وأخيراً البعد اللاهوتي الذي يشير إلى الإيمان بالحياة التي تحقق الاستدامة لتعم فوائدها على الخليقة بشكل عام. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات العلمية لتوضيح مفهوم الاستدامة، وأبعادها الرئيسية في خدمة الإنسانية جمعاء. وأيضاً دراسة (De Vries Bert J.M., 2019) هدفت إلى مناقشة الهدف العاشر من أهداف

التنمية المستدامة العالمية وهو تخفيض درجة اللامساواة داخل الأقطار العالمية وفيما بينها، خاصة وأن النظم المالية المستخدمة حالياً تلعب دوراً أساسياً في عدم المساواة بين الناس؛ إذ إن الائتمان المصرفي يساعد على تحقيق المساواة بين الناس في حال استثمار هذا الائتمان في الفرص المتاحة في عالم الأعمال. لكن الدراسة أكدت أن البنوك زادت من منح الائتمان في تمويل المشاريع العقارية والعمرانية، وأدى ذلك إلى ارتفاع الديون، ومن ثمَّ عدم المساواة في الدخول والثروات، كما أن الأموال تراكمت في أيدي المصرفيين ومديري الصناديق، الذين يتهرب بعضهم من دفع الضرائب المستحقة، فيزداد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً، ما يتطلب إعادة النظر في النظام المالي الحالي، بهدف تحقيق المساواة بين الناس، حتى تساهم في إنجاز الاستدامة المنشودة وأهدافها. أما دراسة (جابر، 2018) فقد هدفت إلى معرفة إمكانية تحقق التنمية المستدامة في فلسطين التي ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال، وأكدت الدراسة انخفاض مستوى جودة التعليم، وانعدام العدالة في سوق العمل، واستمرار أزمة المياه المركبة حيث لا يحصل الفلسطيني على حقه الطبيعي من المياه، كما أن غالبية مياه غزة ملوثة، في ظل سيطرة الاحتلال على مصادر المياه الجوفية في فلسطين، وتحكمه في أساليب الصرف الصحي للمياه العادمة، وعجم سماحه بإنشاء محطات التنقية لها إلا بشروطه الخاصة، وكلها عوامل تعيق تحقق التنمية المستدامة. وهدفت دراسة (أبو قمر، 2017) إلى معرفة أثر المشاركة المجتمعية في دعم وتحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة، وطُبقت الدراسة على القطاع الزراعي في محافظة إربد، وعلى عينة عشوائية من المزارعين عددهم (300) مفردة، وخمس مقابلات مع صناع القرار في القطاع الزراعي، وتم توزيع استبيانين أحدهما على المرشدين الزراعيين، والثاني على المزارعين. ودلت النتائج على أن المشاركة المجتمعية في دعم التنمية المستدامة من وجهة نظر المرشدين والمزارعين كانت بدرجة مرتفعة، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي في محافظة إربد تُعزى إلى متغيرات المؤهل العلمي، والجنس، والخبرة. أما دراسة (Lappolo et al., 2016) فتناولت دراسة حالة للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية المستدامة والحوكمة البيئية في البيئة الإيطالية في منطقة نبرودي Nebrodi، وذلك من خلال بناء نموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص يركز على أسلوب التخطيط الاستراتيجي للاستدامة. وقد أكدت الدراسة على أهمية التعاون على المستويات السياسية والجغرافية، وما تحويه من مؤسسات ذات اختصاص، كشرط مسبق لنشوء التنمية المستدامة وولادتها. وبينت نتائج الدراسة أن هذا لن يتأتى إلا بالتخطيط الاستراتيجي الذي يؤسس إلى معرفة علمية مشتركة وعلى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة. أما دراسة (Saskia, 2016) فقد ناقشت كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة، خاصة في موضوع التربة والزراعة، مؤكدة أنه يمكن تحقيقها في حالة وجود دراسات مشتركة حول الأرض والمناخ والمياه يلتقي فيها أصحاب الاختصاص، مع إدراج موضوعاتها في جميع المستويات والمراحل التعليمية، ثم وجوب تبني السياسيين لهذه الأفكار على مستوى الساحة الدولية، وتجسيد أواصر التعاون والتواصل بين الجميع لما فيه مصلحة سكان المعمورة. وهدفت دراسة (الغريب، 2015) إلى تقديم مقترح خاص ببرنامج لتطوير مهارات التخطيط الاستراتيجي لقياديي مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت، في ضوء الواقع والاتجاهات المعاصرة للتخطيط. وتكون مجتمع الدراسة من القياديين في مؤسسات التعليم العالي الكويتية، وعددهم 219 مفردة، شاملاً مديري المؤسسات ونوابهم، وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية. وتوصلت الدراسة إلى أن هؤلاء القياديين يمتلكون مهرات التخطيط الاستراتيجي بدرجة متوسطة، مع التأكيد على أهمية وجوب امتلاكهم لهذه المهارات، كما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير نوع المؤسسات التعليمية أو سنوات الخبرة في امتلاك مهارات التخطيط الاستراتيجي من جانب هؤلاء القياديين، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الدورات التدريبية المتخصصة بالتخطيط الاستراتيجي لقياديي مؤسسات التعليم العالي الكويتية. أما دراسة (Broman & Robert, 2015) فقد هدفت إلى إيجاد نموذج حديث كإطار خاص بالتنمية الاستراتيجية المستدامة Framework of Strategic Sustainable Development (FSSD)، والعمل على تطوير هذا الإطار لتعظيم الفائدة

المرجوة منه في مجال التنمية المستدامة، واستخدم الباحثان لذلك أسلوب مراجعة وتحليل المضمون للعديد من البحوث والدراسات السابقة خلال فترة (25) عاماً خلت للعلماء والباحثين الذين تطرقوا إلى ذات الإطار. وتوصلت الدراسة إلى أن مثل هذا الإطار (FSSD) قد مكَّن المنظمات التي طبقته من الاستعداد الجيد لمواجهة تحديات التنمية المستدامة العالمية، وذلك من خلال التقاط الفرص المتاحة والإبداع في استثمارها، ومنها على سبيل المثال: اكتشاف أسواق جديدة ودخولها بقوة، والعمل على زيادة الحصة السوقية، والعمل على تخفيض درجة المخاطرة، وتقليل تكاليف العمليات الإنتاجية. وقد أكدت نتائج الدراسة أن نموذج (FSSD) يجعل المنظمات قادرة على وضع نظام إداري جيد يحقق الاستدامة المطلوبة، ويعزز التعاون الفعال بين جهات الاختصاص وأصحاب المصالح للمنظمة الواحدة، كما أنه يعتبر عاملاً وقائياً لمواجهة الأزمات المتوقعة، ويقود إلى التكاملية والتعاون بين الجميع سعياً إلى إنجاز التنمية المستدامة. وقد تبين أيضاً أن لهذا النظام فائدة عالية في تحقيق التحول المنشود في الأنظمة التعليمية في الجوانب الأكاديمية والبحثية. وتناولت دراسة (خير الدين وبوخدنة، 2014) مفهوم الاستهلاك المستدام، باعتباره واحداً من التحديات التي تواجه الشعوب وهي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة – ومنها الجزائر بلد الدراسة – وأثر هذا النمط الاستهلاكي على البيئة. وطالبت الدراسة ببذل المزيد من الجهود للتوعية بالاستهلاك المستدام للسكان، الذي يأخذ بالحسبان تحسين مستوى المعيشة والرفاهية، شرط الحفاظ على البيئة وما فيها من موارد طبيعية. وأما دراسة (Mani, 2014) فقد تناولت مفهوم الرعاية الصحية العامة والتدابير التي يجب اتخاذها للوقاية من الأوبئة التي أصبحت تنتشر في العالم على نطاق واسع، لا سيما في البلدان النامية التي لا تمتلك الإمكانيات الكافية لتوفير العلاجات اللازمة لشعوبها الفقيرة. وقد أكدت الدراسة على وجوب التزام المجتمع الدولي بتوفير الدواء الفعال لكل البشر بشكل عادل ومنصف. كما تناولت الورقة أيضاً المعاهدات الدولية، والأنظمة القضائية الداخلية للدول، وقضايا التجارة الدولية، وحقوق الملكية الفكرية التي جميعها تعلق بالرعاية الصحية على الصعيدين المحلي والدولي، وصولاً إلى هدف دولي عام وموحد، وهو الحق في الصحة والرعاية الصحية للجميع.

**التعليق على الدراسات السابقة**

تناولت الدراسات السابقة موضوع التنمية المستدامة بالتركيز على بعض مؤشراتها، لتظل على شكل طموحات تتطلع إلى تحقيقها، وهي حلم شعوب الأرض جميعها؛ لما لها من علاقة بتوزيع الثروات، ورفاهية الإنسان. وكمهو حريٌّ بالمنظومة العالمية وضع خطط واضحة، تتوزع فيها الأدوار بين الدول والحكومات، بما يكفل التعاون والتكامل فيما بينها، بقيادة الأمم المتحدة، بقرار سياسي نحو خطة استراتيجية عالمية تتكفل فيها الدول الغنية بدعم ومؤازرة الشعوب الفقيرة، في مجالات الصحة والتعليم والعدل والأمن، لتنسجم الخطط الاستراتيجية المحلية مع الخطط الدولية. وعليه، تناولت الدراسة الحالية التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالتنمية المستدامة في فلسطين، الذي ما زال يعاني الحصار والاحتلال، وقد تقاطعت الدراسة مع دراستي (Lappolo et al., 2016) و(الغريب، 2015)؛ فالأولى تناولت التخطيط الاستراتيجي والحوكمة في إيطاليا على أسس علمية تقود إلى التنمية المستدامة، والثانية تناولت إعداد مقترح لتدريب قياديي الجامعات الحكومية في الكويت على مهارات التخطيط الاستراتيجي، خاصة وأن الجامعات تلعب دوراً بارزاً في التنمية المستدامة. كما تقاطعت الدراسة الحالية مع دراسة (جابر،2018) حول إمكانية تحقق التنمية المستدامة في فلسطين، التي أكدت صعوبة تحققها طالما بقي الاحتلال مسيطراً على حياة الفلسطينيين ويمنع عنهم حقوقهم، بينما تناولت دراسة(Vogt & Weber, 2019) سبعة تحديات تواجه تحقيق التنمية المستدامة، معتبرةً إياها أبعاداً تجب معالجتها وهي: البعد البيئي، والسياسي، والأخلاقي، والاقتصادي الاجتماعي، والديموغرافي، والثقافي، واللاهوتي، وهذه جميعها تبقى مرهونة بزوال أي احتلال في العالم، وتنطبق فقط على الشعوب الحرة المستقلة، كما تناولت دراسة (De Vries Bert J.M., 2019) الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 2030، وهو تخفيض اللامساواة وعلاقته بالنظم المالية الحالية في دول العالم التي تركز على منح الائتمان المصرفي لمجالات العمران والعقارات، دون التركيز على الاستثمار في الأعمال، وهذا ما يجري أيضاً في بلد كفلسطين، في ظل

اقتصاد تابع رغماً عنه لاقتصاد الاحتلال. وقد تقاطعت الدراسة الحالية مع دراسة (خير الدين وبوخدنة، 2014) في تناول مؤشر الاستهلاك غير المستدام، الذي يعيق التنمية المستدامة، وتقاطعت أيضاً مع دراسة (Mani,2014) في تناولها مؤشر الرعاية الصحية لدى الشعوب الفقيرة، التي تعتبر من المعيقات الرئيسية للتنمية المستدامة، وهذا ما ينطبق على الشعب الفلسطيني، ولذلك طالبت هذه الدراسة بضرورة تطبيق مبدأ العدالة الصحية بين الدول. كذلك اتفقت الدراسة مع دراسة (Saskia, 2016) في تناولها لمؤشر التربة والأراضي الزراعية، التي تتطلب التوافق بين السياسيين للسماح بإعداد دراسات وأبحاث مشتركة بين أصحاب الاختصاص أينما كانوا، وإلا لن تتحقق التنمية المستدامة العالمية، وكذلك تناولت دراسة (أبو قمر، 2017) مؤشر الزراعة أيضاً، لكنها ربطته بالمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجال الزراعي، وهذا ما تناولته الدراسة الحالية؛ أي موضوع الزراعة الفلسطينية، لكن حتى لو شارك المجتمع الفلسطيني فيها، فلن يستطيع ذلك في ظل مصادرة الأراضي، والسيطرة الكاملة على ما يسمى مناطق (ج).

**الإطـار النظـري**

لقد انتبهت البشرية إلى الأضرار التي ألمت بالبيئة نتيجة لأعمال التنمية التي جرت في مجال الاقتصاد، وما نجم عنها من استنزاف للموارد الطبيعية، وبرزت قضايا البطالة، واللامساواة في الدخول، وبدأت المطالبة بالتنمية الاجتماعية وعدم الاكتفاء بالتنمية الاقتصادية وحدها، وانطلقت هذه المفاهيم من أروقة الجامعات، وساد مفهوم التربية والتعليم للتنمية المستدامة، وبادرت الأمم المتحدة إلى عقد الورش والمؤتمرات لمناقشة قضايا البيئة والتنمية (البيومي، 2013: 16-21).

**تعريف التنمية المستدامة**

التنمية المستدامة كما عرفتها "اللجنة العالمية للتنمية المستدامة كما ورد في تقريرها "مستقبلنا المشترك" هي عملية تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير السلبي على احتياجات الأجيال المستقبلية". وقد عرفتها الأمم المتحدة بعد مؤتمرها الخاص بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو عام 1992م بأنها "استثمار الموارد الاقتصادية وإدارتها بما يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة وبما يلبي احتياجات الإنسان الحالية، ولا يؤثر سلباً على الأجيال المستقبلية، حتى تتمكن من تأمين حياة فُضلى".

وقد عرّف كل من (موشيت، 2000: 17-20) و(Johnston, 2007:3) التنمية المستدامة بأنها "تحقيق الحاجات البيئية والتنموية لأجيال الحاضر والمستقبل بما يحقق العدالة، وبما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة. هذا مع الإشارة إلى الأبعاد الأخلاقية والثقافية التي يجب أن يتحلى بها الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة، وفي مقدمتها علاقة الإنسان بأخية الإنسان، ليس في بلده فحسب، وإنما في أنحاء كوكب الأرض، ثم علاقة الإنسان بالبيئة والأرض والنباتات وكل الكائنات.

ومن تعريفات التنمية المستدامة أيضاً، أنها تلك التنمية القادرة على تلبية حاجات الأجيال الحاضرة دون استنزاف وهدر الموارد الحالية حتى تُمكِّن أجيال المستقبل من تلبية احتياجاتها، وذلك ضمن نظم متكاملة فيما بينها، وهي النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهي أيضاً التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من احتياجات المستقبل (قاسم،2007 :20) و(الهيتي،2009 :14)

وقد أوضحت (المحتسب وأبوعيد،2011 :104) أن التنمية المستدامة نمط من أنماط التنمية بشكل عام، يتعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ليساهم في وضع حلول للبطالة ومشاكل الفقر والصحة والتعليم ويحافظ على البيئة من التدهور أو الهدر للموارد الطبيعية، بحيث تستطيع الأجيال الحالية تحقيق مصالحها دون أن تنتقص من حق الأجيال القادمة في ذلك.

ويرى الباحث أن التنمية المستدامة هي الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يحفظ البيئة الصحية السليمة عبر تنسيق عالمي ودولي تكاملي شمولي بين الأمم، بما يحقق التوازن والعدالة الإنسانية لبني البشر الحاليين والمستقبليين في أنحاء المعمورة كافة، ما يتطلب تخلص الكبار من الأنانية والغطرسة والاستقواء على الشعوب الضعيفة، والالتزام بالشرعية الدولية التي تحترم حقوق الإنسان، دون تمييز على أساس

العرق أو اللون أو الجنس أو الدين.

**دور سياسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة**

تلعب سياسات التعليم العالي دوراً هاماً في تطور المجتمعات (Cortese, 2003:17-18)؛ لما لها من قدرة عالية على فهم احتياجات السوق، إذا ما توفرت الخطط الاستراتيجية الوطنية بالتنسيق بين جهات الاختصاص كافة؛ ما يؤكد وجوب التنسيق والتعاون في إعداد الخطط الاستراتيجية وفق منهجية علمية متكاملة، بمشاركة كاملة وتوافق وانسجام بين جميع جهات المسؤولية، وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي.

لقد أصبح مفهوم الشراكة تطبيقاً حديثاً، حيث يتم توظيف الإمكانات البشرية والمالية والإدارية والتكنولوجية والمعرفية والتنظيمية، بين القطاعين العام والخاص، والسعي معاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أطلق عليه Public-Private Partnership أو PPP أوP3 وهذا ما دعا إليه البنك الدولي، مشيراً إلى أن الشراكة بين القطاعين شرط لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في دول العالم النامي، حيث أثبت القطاع الخاص قدرته وكفاءته في إدارته للمشاريع وإنجاحها (الخالدي، 2011: 56-57).

ولما كانت المشكلة الرئيسية التي تواجه الجامعات هي عدم توفر الموارد المالية اللازمة للتطوير والتحديث، وعدم تمكن الجامعة من أداء رسالتها في ظل ندرة الموارد، فقد قاد ذلك الجامعات إلى اتباع سياسة "الجامعة المنتجة" أو "الجامعة الاستثمارية"، كما هو حاصل في بعض الدول مثل الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وأستراليا، حيث تقوم الجامعات بالإضافة إلى التزامها الرئيسي بتقديم خدمات التعليم والتدريب والبحث العلمي، بخدمة المجتمع، وبذلك تستطيع الجامعة حل الضائقة وتحسين مواردها المالية عن طريق تقديم الخدمات للمجتمع ومؤسساته بمختلف أشكالها، كما هو الحال في الجامعات التي تقدم خدمات طبية متميزة من خلال كليات الطب لديها، أو بالتعاون والتشاركية مع مستشفيات خاصة (معايعة، 2011: 158-160).

ويؤكد (معايعة، 2011: 153) على أهمية اتباع الجامعات للاتجاهات الحديثة، حتى تكون قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة، حالياً ومستقبلاً، وأن عليها اتباع السياسات القائمة على الإبداع، حيث تقوم بإنتاج المعرفة، وليس تلقيها فقط، فيتحول اللقاء الصفي إلى ورشة عمل. لكن للأسف زادت ظاهرة الجامعات الخاصة، التي أصبحت تركز على الناحية (الكمية) من خلال زيادة أعداد الطلبة لتعظيم إيراداتها المالية، وليس على الناحية (النوعية) المتمثلة في جودة التعليم التي تؤشر إلى مدى التزامها نحو التنمية المستدامة (Escrigas et al., 2011:58).

ومن خصائص مؤسسات التعليم العالي الحديثة تطبيق سياسة النزاهة والشفافية، وكذلك محاربة الفساد بكل أشكاله؛ فالجامعات مطالبة بالمساهمة العملية والعلمية للوقاية من الفساد، وعلى عاتقها تقع مهمة تخريج الأجيال المسلحة بثقافة العدل، واحترام حقوق الإنسان، والإيمان بالتعددية، وبالتالي على الجامعات تعزيز البحث العلمي الخاص بمواجهة الفساد، عبر تصميم مساقات خاصة كمتطلبات جامعية خاصة بالفساد وأشكاله وطرق مواجهته (مسعود، 2017: 18). فهي جامعات متنوعة الخدمات، وعالمية التوجه ببرامج وتخصصات تلبي الحاجات المحلية والعالمية، ولديها القدرة على تحقيق التكاملية والشمولية بين أفرعها وكلياتها وبرامجها، وأبوابها مفتوحة للمجتمع، ولديها شراكات مع الجامعات في نفس الحقل (Lambrechts et al., 2013:65-73).

ويرى الباحث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحول مؤسسات التعليم العالي، خاصة الجامعات، من جامعات تقليدية إلى جامعات حديثة، باتباع سياسات التغيير والتطوير، فتصبح جامعات شريكة للقطاعات المختلفة، وجامعات استشارية تقدم خدماتها واستشاراتها وأبحاثها العلمية التطبيقية، وجامعات منتجة للعلم والمعرفة والتكنولوجيا، وتسعى جاهدة للتحول إلى مثال يُحتذى في تطبيق النزاهة والشفافية والحكم الرشيد، جاعلة من الريادة والإبداع موضوعاً جوهرياً في صلب مناهجها ومساقاتها.

**مؤشرات التنمية المستدامة**

حددت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تشكلت بعد لقاء قمة الأرض المنعقد في البرازيل عام 1992 مؤشرات التنمية المستدامة، وقد تم تطوير وتعديل هذه المؤشرات في المؤتمرات اللاحقة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد تم التركيز

على أبعاد التنمية الرئيسية الثلاثة الآتية:

**أولاً: البعد الاجتماعي**، وفيه مؤشرات عدة، منها مؤشرات تتعلق بمعدل البطالة، ومعدل وفيات الأطفال، ومعدل النمو السكاني، ونسبة السكان تحت خط الفقر، ومدى التحصن والوقاية ضد الأمراض المعدية، والنسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب، وكذلك مدى توفر طرق الصرف الصحي السليمة. **وثانياً: البعد الاقتصادي**، ويتضمن مؤشرات حصة الفرد من الناتج الوطني، والميزان التجاري، ونصيب الفرد من الاستهلاك العام للطاقة، ومدى القدرة على تدوير النفايات وإعادة الاستفادة منها. **وثالثاً: البعد البيئي**، ويتضمن مؤشرات القدرة على التحكم في الغازات المستنفدة للأوزون، ونسبة الأرض القابلة للزراعة، والقدرة على الحفاظ على التنوع الحيوي، ونسبة مساحة أراضي الغابات من مساحة الأراضي الكلية (UNCSD, 2001:300).

**المناقشة والتحليل**

**للإجابة عن السؤال الأول: ما واقع التنمية المستدامة من حيث أبعادها ومؤشراتها في فلسطين؟**

فقد قام الباحث باستعراض الأبعاد والمؤشرات التي طرحها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة البيئة الفلسطينية:

**البعد الأول: التنمية الاجتماعية المستدامة**

**Sustainable Social Development**

يتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات التي يجب تناولها؛ ذلك أن العديد منها وردت في تقرير لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة. وكما أوضحها (القاسم، 2007:45–52)، فهي تتعلق بالفقر، والحكم الرشيد، والصحة، والتعليم، والأمن والسلم، وجميعها تُظهر حياة الإنسان الفلسطيني، ومدى تمتعه بحقوقه الطبيعية في بيئة يجب أن تكون نظيفة، وحياة اجتماعية يجب أن تكون قادرة على توفير سبل الحياة الكريمة.

فيما يتعلق بمؤشر **الفقر**، فقد بلغت نسبته في فلسطين عام (2011) حوالي 47.6% وفقاً لخط الفقر الوطني (الفقراء حسب هذا الخط هم الأسر المكونة من خمسة أفراد، والتي يقل دخلها عن 2293 شيكلاً؛ أي حوالي (477) $ دولاراً أمريكياً)، بينما بلغت نسبة الفقر المُدقع حوالي 36.4% حسب (خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية هذه ويبلغ دخلها 1832 شيكلاً؛ أي حوالي (394 $ دولاراً). والجدول (1) يوضح ذلك (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء والبيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014 :28).

**الجدول (1)**

**نسبة الفقر والفقر المدقع بين الفلسطينيين بين العامين 2011 و2017**

| | 2011 | 2017 |
|---|---|---|
| **معدل الفقر العام** | **25.7** | **29.7** |
| الضفة الغربية | 17.6 | 13.9 |
| قطاع غزة | 38.9 | 53.0 |
| **معدل الفقر المدقع** | **12.7** | **16.8** |
| الضفة الغربية | 7.6 | 5.8 |
| قطاع غزة | 21.0 | 33.7 |

المصدر: تقرير الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء 2017.

يظهر من الجدول (1) أن معدل الفقر العام ازداد بمقدار 15.6%، حيث كان في العام 2017 بنسبة 29.7% قياساً إلى العام 2011 حين كان بنسبة 25.7%، وهذه نسبة عالية جداً، بينما ازدادت نسبة الفقر المدقع من 12.7% عام 2011 إلى نسبة 16.8% عام 2017، أي بزيادة مقدارها 32.3% (تقرير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول الفقر، 2017). ومن الملاحظ أن الفقر بنوعيه الوطني والمدقع قد تراجعا في الضفة الغربية، بينما ارتفعا بالمقابل في قطاع غزة. ويعود السبب في ذلك إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وما نجم عنه من كساد اقتصادي، وارتفاع في معدلات البطالة، وتراجع القوة الشرائية للناس.

ويرى الباحث من معدلات الفقر هذه بالمقارنة مع المؤشر العالمي لخط الفقر المدقع البالغ (1.9)$ دولار يومياً للفرد (البنك الدولي،2016) أن الإنسان الفلسطيني يعيش في المرتبة السفلى من هذا الخط في ظل الأرقام المشار اليها أعلاه؛ فهو

بالكاد يصل إلى (0.26) $ دولار يومياً للفرد، ما يعني صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في ظل حالة الفقر هذه.

وحسب مؤشر الحكم، فإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يؤكد على وجوب التغيير والتطوير بهدف الوصول إلى الحكم الرشيد، حيث لا تتحقق التنمية المستدامة بدونه؛ فهو الذي يوفر الأمن والأمان، ويؤكد على محاربة الفساد، ويقود إلى عدالة التوزيع، وعليه ترتبط التنمية المستدامة بالحكم الرشيد (Edebor, 2014:139) لما له من تأثير واضح في إشاعة الحريات، والتشجيع على التعددية؛ فهو يحارب الفساد والواسطة والرشوة والمحسوبية، ويعمل على تقوية الجهاز القضائي وإجراءاته العادلة (Wedy, 2016: 205-207).

لقد تناول الباحث مؤشر شكاوى الفساد من واقع تقارير هيئة مكافحة الفساد السنوية، باعتباره من المؤشرات الهامة التي تؤثر بقوة في المؤشرات الأخرى للحكم الرشيد، كما في الجدول (2).

**الجدول (2)**

**شكاوى الفساد خلال الفترة 2014 – 2018 كمؤشر للحكم الرشيد**

| موضوع الشكوى | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عددها | النسبة المئوية | عددها | النسبة المئوية | عددها | النسبة المئوية | عددها | النسبة المئوية | عددها | النسبة المئوية |
| عدم الاختصاص | 182 | 35.7 | 163 | 31.8 | 162 | 36 | 192 | 41 | 103 | 39.2 |
| إساءة ائتمان | 41 | 8 | 79 | 15.4 | 54 | 12 | 52 | 11 | 62 | 12.6 |
| واسطة ومحسوبية | 57 | 11.2 | 62 | 12.1 | 42 | 9.3 | 21 | 4.5 | 65 | 13.2 |
| إساءة استعمال السلطة | 61 | 12 | 51 | 9.9 | 64 | 14.1 | 51 | 11 | 36 | 7.3 |
| مساس بالمال العام | 38 | 7.5 | 49 | 9.5 | 9 | 2 | 14 | 3 | 14 | 2.8 |
| كسب غير مشروع | 20 | 4 | 25 | 4.8 | 20 | 4.4 | 14 | 3 | 25 | 5 |
| استثمار وظيفي | 26 | 5.1 | 20 | 3.9 | 41 | 9 | 36 | 7.8 | 30 | 6.1 |
| اختلاس | 62 | 12.1 | 19 | 3.7 | 14 | 3.1 | 17 | 3.6 | 15 | 3 |
| امتناع عن تنفيذ قرار قضائي | 19 | 3.7 | 18 | 3.5 | 41 | 4.6 | 13 | 2.8 | 18 | 4 |
| تزوير | 21 | 4.11 | 15 | 2.9 | 14 | 3.1 | 28 | 6 | 10 | 2 |
| رشوة | 16 | 3.1 | 11 | 2.1 | 7 | 1.5 | 22 | 5 | 17 | 3.4 |
| تهاون في أداء الواجب الوظيفي | 8 | 1.2 | 11 | 2.1 | 4 | 0.9 | 6 | 1.3 | 7 | 1.4 |

المصدر: تقارير هيئة مكافحة الفساد السنوية، حيث قام الباحث بتجميعها في الجدول. الأعداد تعني عدد موضوع الشكاوى، والنسب المئوية تعني عدد الشكاوى للموضوع الواحد إلى عدد الشكاوى الإجمالي للعام.

من الملاحظ من الجدول (2) ازدياد قضايا الفساد بين العامين 2014 و2018 في شكاوى إساءة الائتمان، والواسطة والمحسوبية، والكسب غير المشروع، والاستثمار الوظيفي، بينما انخفضت الشكاوى في مواضيع عدم الاختصاص، وإساءة استعمال السلطة، والمساس بالمال العام، والاختلاس، والامتناع عن تنفيذ قرارات القضاء، والتزوير، والتهاون في أداء الواجب الوظيفي. ويؤكد هذا الانخفاض تقرير مؤسسة أمان (2017:51). ومع ذلك، فهذا يعني أن الحكم الرشيد لم يستتب

بعد في فلسطين.

ويشير تقرير مؤسسة أمان لعام 2016 إلى أسباب ضعف الحكم الرشيد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم الإعلان عن الوظائف الشاغرة للفئات الوظيفية الخاصة والعليا في الوظيفة العمومية، وكذلك ظهر تراجع في استقلالية القضاء الفلسطيني، وأنه تمت السيطرة على مجلس القضاء الأعلى في تعيينات القضاة، وتعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى، والتدخل الحاصل من قبل مكتب الرئيس والعاملين فيه والمستشارين، ومكتب رئيس الوزراء وبعض الوزراء، وكذلك الأجهزة الأمنية، بينما حصلت بعض المؤشرات الإيجابية، ومنها التحسن في موضوع طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات، وذلك بسبب سريان قانون الشراء لعام 2016م (تقرير مؤسسة أمان حول مقياس النزاهة والشفافية، 2016 :41-50).

ومن الملاحظ أيضاً أن أحداث الإجرام، وجرائم القتل قد ازدادت في فلسطين؛ فبلغ عدد القتلى خلال عام 2015 37 قتيلاً، منهم 20 في قطاع غزة و17 في الضفة الغربية. وللأسف من بينهم 9 أطفال و6 نساء (تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2015).

ويرى الباحث أنه تزداد معاناة الفلسطينيين في موضوع الحكم الرشيد بسبب الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما نتج عنه من وجود جهازين قضائيين، حيث ما زال المجلس التشريعي مشلولاً وعاجزاً عن أداء دوره الرقابي على السلطة التنفيذية، أو حتى متابعة تطبيق التشريعات التي قررها، كما استمر تعطيل الانتخابات العامة، وكذلك المجالس والسلطات المحلية. وعليه، فإن الحل يكمن في الأخذ بأسباب الحكم الرشيد الذي يقوي الدولة وأركانها ومؤسساتها، ويشجع المزيد من مشاركة الأفراد، ويعزز دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يخلق مجتمعاً محفزاً يشعر بفخر وانتماء لبلده ووطنه، ويساهم بفعالية في أعمال التنمية والتطوير، وصولاً إلى تنمية شاملة مستدامة، في مجتمع تقل فيه جرائم القتل، وأعمال العنف. وهذا المؤشر بيد الفلسطينيين وحدهم؛ فهم الأقدر على إنهاء انقسامهم وإنجاز وحدتهم بالرغم من معيقات الاحتلال.

وفيما يتعلق بمؤشر الصحة، فمن الأهمية بمكان التأكيد على ما صدر حول التنمية والبيئة في إعلان ريو (Rio Declaration, 1992) من أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق والمجتمع يعاني من الأمراض المزمنة، أو تلك القاتلة والفتاكة، ومنها أمراض القلب والضغط والسكري والسرطان، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات. والجدول (3) يوضح الأمراض التي تسبب أعلى نسبة وفيات في فلسطين مرتبة تنازلياً:

**الجدول (3)**

**الأمراض الرئيسية المسببة للوفيات في فلسطين مرتبة تنازلياً**

| الترتيب | المرض | النسبة |
|---|---|---|
| 1 | أمراض القلب الوعائية | %30.6 |
| 2 | السرطان | %14 |
| 3 | الجلطات الدماغية | %12.8 |
| 4 | وفيات أوضاع الولادة | %8 |
| 5 | مضاعفات مرض السكري | %8 |
| 6 | أمراض الجهاز التنفسي | %6.3 |
| 7 | الحوادث بأنواعها المختلفة | %5.3 |
| 8 | التشوهات الخلقية | %2.7 |
| 9 | الأمراض المعدية | %2.7 |
| 10 | أمراض الجهاز الهضمي | %2.4 |

المصدر: مركز المعلومات الصحي الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي، فلسطين، تموز 2017.

وفي ضوء الاحصائيات المشار إليها في الجدول (3)، فإن أعلى نسبة مئوية من الوفيات تعود إلى أمراض القلب؛ إذ وصلت إلى حوالي 30%، وهي نسبة تكاد تكون الأعلى من بين النسب العالمية، يتبعها مرض السرطان، ثم الجلطات الدماغية، وكذلك وفيات الولادة ومرض السكري وأمراض الجهاز التنفسي، ما يعني وجود معيقات صحية تتمثل في أمراض مزمنة تتطلب موازنات عالية لمعالجتها. يضاف إلى ذلك أن الخدمات التي تقدمها المشافي الفلسطينية ما زالت عاجزة عن أداء دورها لضعف إمكانياتها، سواء في الأجهزة

والأدوات أو الأدوية، وكذلك في عدد الأسرة لكل مشفى قياساً بأعداد السكان، كما يلاحظ في الجدول (4).

**الجدول (4)**

**عدد المشافي والأسرَّة فيها لكل 1000 مواطن فلسطيني حسب المنطقة، 2014**

| | عدد المشافي | عدد الأسرة | الأسرَّة لكل 1000 مواطن |
|---|---|---|---|
| غزة | 30 | 2437 | 1.4 |
| الضفة | 50 | 3502 | 1.3 |
| فلسطين | 80 | 5939 | 1.3 |

المصدر: المصدر نفسه للجدول (3).

ويرى الباحث أن هذه الأمراض المسببة للوفيات تتطلب إمكانيات أعلى بكثير من تلك الواردة في الجدول (4)، خاصة في بلد فقير اقتصادياً، وتتفاقم المشكلة إذا علمنا التكلفة العالية التي تتحملها الدولة والناجمة عن التحويلات الطبية لمستشفيات خاصة أو خارجية، ما يؤكد صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في ظل هذه الاعتمادية العالية؛ ذلك أن المجتمع الذي ينشغل بعلاج مثل هذه الأمراض وما تتطلبه من نفقات عالية يعجز عن تمكين الإنسان وتقويته للمساهمة في إنجاز التنمية المستدامة إن لم تتدخل المؤسسات الدولية ومعها الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية، خاصة فلسطين التي تعيش ظروفاً غاية في الصعوبة. وينسجم هذا مع نتائج دراسة (Mani, 2014:58).

وحول مؤشر التعليم العالي الذي يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2013 :8)، فقد تطورت بعض الشعوب ونمت وحققت أعلى درجات الرفاه بعد استخدامها التعليم طريقاً لبلوغ أهداف التنمية والتقدم. وخير مثال على ذلك تجربة كوريا الجنوبية (ثابت وشكري، 2008: 25). وتكمن المشكلة في استخدام أسلوب التعليم التلقيني، وليس التعليم بالتفكير، كما أن التعليم –سواء العام أو العالي منه– ما زال يفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يأخذ بالحسبان احتياجات السوق المحلي، ما يؤكد وجوب إعادة النظر في المنظومة التعليمية إذا أردنا خريجين بمستوى أهداف التنمية المستدامة (عرقوب ومشارقة، 2016).

لقد بلغت نسبة البطالة بين الخريجين من حملة البكالوريوس فأعلى خلال الربع الثاني فقط من عام 2017 حوالي 37%، كما يوضح الجدول (5).

**الجدول (5)**

**نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للأفراد الخريجين المشاركين في القوى العاملة الذين يحملون درجة البكالوريوس فأعلى في فلسطين حسب التخصص (نيسان– حزيران 2017)**

| التخصص | نسبة المشاركة في القوى العاملة % | معدل البطالة % |
|---|---|---|
| علوم تربوية وإعداد | 84.5 | 53.6 |
| علوم إنسانية | 72.2 | 41.1 |
| العلوم الاجتماعية والسلوكية | 78.1 | 35.6 |
| الصحافة والإعلام | 87.6 | 39.8 |
| الأعمال التجارية والإدارية | 88.2 | 30.9 |
| القانون | 70.8 | 13.0 |
| العلوم الطبيعية | 82.5 | 44.5 |
| الرياضيات والإحصاء | 81.1 | 36.2 |
| الحاسوب | 90.7 | 45.5 |
| الهندسة والمهن الهندسية | 84.7 | 22.1 |
| العلوم المعمارية والبناء | 90.4 | 36.9 |
| الصحة | 81.3 | 18.8 |
| الخدمات الشخصية | 89.8 | 33.2 |
| باقي التخصصات | 83.2 | 32.9 |
| المجموع | 82.0 | 37.3 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. قاعدة بيانات القوى العاملة، الربع الثاني 2017. رام الله– فلسطين.

يظهر من الجدول أن أعلى نسبة بطالة بين الخريجين الفلسطينيين في التربويين والمعلمين (53.6%)، تليها نسبة الخريجين في الحاسوب (45.5%)، ثم العلوم الطبيعية (44.5%)، ثم الخريجين من العلوم الإنسانية (41.1%). ويرى الباحث أن استمرار تراكم أعداد الخريجين في أهم المجالات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة سيعمق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لشعب ثرواته محدودة ونادرة، بل تتعطل فيه الموارد البشرية التي تقود إلى التنمية والتنمية المستدامة، بعكس الشعوب التي جعلت من الإنسان طريقاً إليها، ومنها على سبيل المثال شعب كوريا الجنوبية. وعليه، تلعب قيادات الجامعات الفلسطينية دوراً حيوياً وهاماً في التعاون والتكامل نحو تخطيط استراتيجي شامل للتعليم العالي بما يحقق أهداف التعليم العالي ويقترب من التنمية المستدامة، وهذا ينسجم مع دراستي (الخوالدة، 2016: 85)، و(السطري، 157:2011)، حيث يُلاحظ فشل التخطيط الاستراتيجي الوطني الفلسطيني في توجيه البوصلة نحو حاجة السوق المحلي، وبما ينسجم مع أهداف التعليم العالي العالمية (البنك الدولي وأهداف التنمية المستدامة، 2018).

وحول مؤشر الأمن والسلم، فمما لا شك فيه أن الأمن والتنمية مرتبطان بعضهما ببعض؛ إذ لا تنمية دون توفر الأمن والأمان، ولن تكون الموارد البشرية قادرة على أداء الدور التنموي دون أن يتوفر لها الحد الأدنى من الإحساس بالأمن والحماية الكاملة لمنجزاتها. وما زالت فلسطين تتعرض إلى تدمير البنية التحتية؛ فحسب التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تبين الارتفاع الملحوظ لذلك خلال عام 2014م. فقد دمر الاحتلال 9000 منزل في قطاع غزة خلال حربه ضد القطاع تدميراً كاملاً، وحوالي 47000 منزل تدميراً جزئياً، بينما في عام 2013 دمر الاحتلال في الضفة الغربية 199 بيتاً، و206 منشآت، كما دمر 6 بيوت في قطاع غزة (التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013).

**الجدول (6)**
**هدم البيوت كمؤشر على فقدان الأمن والسلم**

| العام | عدد البيوت المهدومة | عدد الأفراد المتضررين | القاصرون من المتضررين |
|---|---|---|---|
| 2002 | 252 | 1402 | |
| 2003 | 225 | 1805 | |
| 2004 | 171 | 909 | |
| 2014 | 4 | 27 | 13 |
| 2015 | 11 | 85 | 43 |
| 2016 | 23 | 118 | 47 |
| 2017 | 7 | 36 | 19 |
| 2018 | 1 | 9 | 2 |

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى صفحة بتسيلم www.btselem.org

وحسب الجدول (6)، أشارت إحصائيات مركز المعلومات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) إلى أن البيوت التي دمرها الاحتلال خلال عام 2016م وحده قد بلغت 23 منزلاً، ما أدى إلى فقدان 118 شخصاً مأواهم من بينهم 47 قاصراً ليعيشوا ظروف القهر والتشتت. وتشير إحصائيات المركز أيضاً إلى أن الاحتلال منذ بداية عام 2016 وحتى

تاريخ 30-9-2017 قام بتدمير حوالي 462 بناءً في الضفة الغربية تستثنى (من هذه الإحصائية المباني المدمرة في مدينة القدس)، ومن هذه المباني آبار ماء، ومخازن، وأبنية زراعية، ومصالح تجارية.

ويرى الباحث استحالة تحقيق التنمية المستدامة والناس تموت بالجملة، إذ بات جلياً فقدان الفلسطينيين الإحساس بالأمن والسلم، ما دام الموت ينتظرهم وهم يبحثون عن حياة حرة كريمة كباقي شعوب الأرض، وما دامت سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعتقلاته تعج بالمعتقلين الفلسطينيين. وهذا يتفق مع تقرير هيئة شؤون الأسرى؛ إذ بلغ عدد المعتقلين منذ بدايات الاحتلال وحتى اللحظة أكثر من مليون معتقل، آخرهم (6500) حتى منتصف عام 2018، بينهم 57 امرأة و300 طفل منهم 13 طفلاً قاصراً (تقرير هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني بتاريخ 17/ 4/ 2017).

**البعد الثاني: التنمية الاقتصادية المستدامة**

**Sustainable Economic Development**

يتضمن هذا البعد مجموعة مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقيق التنمية المستدامة، ومنها البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك. ومن الجدير ذكره ما أشار إليه تقرير (البنك الدولي، 2017) من أن الضفة الغربية وغزة تقع ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض (1026-4035)$ دولاراً للفرد، بينما تقع دولة الاحتلال ضمن فئة الدول ذات الدخل المرتفع (12,476)$ دولاراً فما فوق للفرد، وهذا يفسر بقوة استحالة قدرة فلسطين على تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاحتلال الذي يسيطر اقتصاده سيطرة كاملة على الاقتصاد الفلسطيني.

وفيما يتعلق بمؤشر معدل البطالة في فلسطين، وحسب الجدول (7)، فقد أشارت إحصائيات عام 2016م إلى ارتفاع المعدل من 23.7% عام 2011 إلى 26.9% عام 2016، وكانت النسبة هي الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية؛ إذ بلغت 28.7% عام 2011 لتصل إلى 41.7% عام 2016، وذلك بسبب ما آلت إليه الأوضاع في القطاع الناجمة عن الحصار الذي يفرضه الاحتلال، وما يترتب على ذلك من قضايا اجتماعية وإنسانية تنعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني. وعليه، فإن التنمية المستدامة تُعتبر من الحلول الأساسية لمواجهة مشكلة البطالة والحد منها، لما لها من أثر هام في خلق حالة من التوليفة بين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأسلوب تكاملي شمولي (خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية، 2014-2015).

**الجدول (7)**

**معدلات البطالة خلال آخر ست سنوات مع المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | 17.3 | 19.0 | 18.6 | 17.7 | 17.3 | 18.2 |
| قطاع غزة | 28.7 | 31.0 | 32.6 | 43.9 | 41.0 | 41.7 |
| فلسطين | 23.7 | 20.9 | 23.4 | 26.9 | 25.9 | 26.9 |

المصدر: تقرير مسح القوى العاملة 2016، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويرى الباحث أن معدلات البطالة هذه مرتفعة جداً في بلد مثل فلسطين يعاني من اقتصاد هش تابع لاقتصاد الاحتلال، ما يشير إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية تنعكس سلباً على الحياة الاجتماعية، وتتفاقم أكثر في قطاع غزة، حيث وصل معدل البطالة إلى أعلى نسبة في العالم وهي نحو 41%، ما يؤكد تعطل كل عمل يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر الاستقرار السياسي مدخلاً أساسياً للتنمية المستدامة، ولا يتحقق ذلك إلا بالاستقرار الاجتماعي

والاقتصادي، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتخفيف معدلات البطالة (إدريس، 2016: 126).

أما بخصوص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، فإن الإحصاءات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي دلت على وجود تذبذبات خلال الأعوام 2011 وحتى 2016، ما يعني عدم استقرار الوضع الاقتصادي، بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني، وهيمنة اقتصاد الاحتلال؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 حوالي 7,477.0 مليون دولار، بينما انخفض عام 2014 ليصل إلى 7,463.4 مليون دولار في الوقت الذي ارتفع فيه باضطراد في العامين 2015 و2016. والجدول (8) يوضح ذلك.

**الجدول (8)**

**المؤشرات الاقتصادية: الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات أخرى للسنوات 2011–2016 بالمليون دولار**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 6,882.3 | 7,314.8 | 7,477.0 | 7,463.4 | 7.719.3 | 8,037.0 |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي | 8,086.8 | 8,821.6 | 8,558.8 | 8.813.1 | 9,296.9 | 9,521.1 |
| التكوين الرأسمالي الإجمالي | 1,326.0 | 1,578.1 | 1,644.0 | 1,415.3 | 1,549.1 | 1,638.1 |
| صافي الصادرات من السلع والخدمات | -2530.5 | -3084.9 | -2725.8 | -2765.0 | -3126.7 | -3127.2 |
| عدد السكان | 3927.1 | 4046.9 | 4169.5 | 4294.6 | 4422.1 | 4551.5 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الأمريكي | 1,752.5 | 1,807.5 | 1,793.3 | 1,737.4 | 1.744.5 | 1,765.9 |

المصدر: تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالحصار الإسرائيلي المالي الخانق على دولة فلسطين، واحتجاز الاحتلال للعائدات الضريبية الفلسطينية. وقد فاقم المشكلة خلال الحصار تراجع المساعدات الخارجية؛ إذ بموجب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014)، فقد بلغت المساعدات الخارجية حوالي 694 مليون دولار عام 2011، وحوالي 438 مليون دولار عام 2012. وعادة يحاول الاحتلال استغلال مثل هذه الأحوال الصعبة لابتزاز القيادة الفلسطينية، والضغط عليها سياسيا، في الوقت الذي تُعتبر فيه دولة الاحتلال المصدر الرئيسي للإيرادات الفلسطينية، حيث بلغت نسبة هذه الإيرادات حوالي 70% من الإيرادات الكلية، وهي عبارة عن عائدات الضرائب التي يجب على دولة الاحتلال إعادتها للفلسطينيين بموجب الاتفاقيات المعقودة.

ويرى الباحث أن هذه التذبذبات في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه لا تساعد في تحقيق تنمية مستدامة، في ظل اقتصاد محاصر عاجز عن التنقل والحركة بحرية، إلا بإذن من الاحتلال، وليس من السهولة بمكان تحريره في الوضع الحالي.

أما بخصوص مؤشر أنماط الإنتاج والاستهلاك، وحسب الجدول (8) فإن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يزداد باضطراد، ما يؤثر على صافي الصادرات من السلع والخدمات التي هي بالسالب دائماً. فقد أصبحت تسيطر على ثقافة الناس الرغبة في التسوق واقتناء المزيد من الأشياء للاستخدام والاستهلاك المفرطين، وتحول ذلك إلى سلوك اجتماعي دون محاسبة أو مراجعة. وفي هذا المجال يستخدم الباحثون في مجال التنمية والاقتصاد مصطلحين، أحدهما (الاستهلاك المستدام) الذي يعني الحفاظ على الموارد والبيئة بما يحقق الفائدة للأجيال الحالية والمستقبلية، والمصطلح الآخر (الاستهلاك غير المستدام) الذي يعني الاستهلاك المفرط دون تنظيم أو رقابة، والمطلوب هو ضبط عمليات الاستهلاك، وتعزيز أعمال

الادخار والاستثمار (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

ويرى الباحث أن اضطراد قيمة الاستهلاك في فلسطين، حيث بلغت عام 2011م حوالي (8,086) مليون دولار لترتفع عام 2016م إلى (9,521) مليون دولار، دليل واضح على زيادة الاستهلاك وتراجع الإنتاج، ما يشير إلى صعوبة الوصول إلى التنمية المستدامة في ظل عدم التوازن هذا، وما ينجم عنه من تأثير سلبي على ميزان المدفوعات التجاري؛ ذلك أن نمط الاستهلاك غير المستدام يستنزف الموارد المتاحة، ويعتبر من المعيقات الكبيرة أمام التنمية المستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (خير الدين وبوخدنة، 2014: 36).

**البعد الثالث: التنمية البيئية المستدامة**

**Sustainable Environmental Development**

إن أخطر ما يواجه البيئة الحالية تلك الانبعاثات الملوثة للهواء، التي تعتبر سبباً جوهرياً لنشوء ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي من أخطر مشاكل البيئة إذا أضفنا إليها استنزاف الموارد الطبيعية، حيث برزت أهمية دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، وصولاً إلى اقتصاد بيئي يحقق مصالح الحاضر والمستقبل (النسور والزعبي، 2018: 367).

تعتبر البيئة أساس التنمية المستدامة؛ لما لحماية البيئة من أثر واضح في الحفاظ على الموارد الطبيعية التي وهبها الله للإنسان، والتي تتعرض في أنحاء العالم كافة إلى الهدر والاستنزاف. وحتى تتحقق الاستدامة في البيئة، فلا بد من الحفاظ على عناصرها الأساسية، ولا بد من التركيز على قضايا التلوث البيئي، واستنزاف الموارد، ومعالجة المخلفات السامة، والتنوع الحيوي. وهناك العديد من المؤشرات البيئية التي يمكن قياسها والتعرف عليها، وخاصة الماء، والهواء، والتربة، والزراعة، والتنوع البيولوجي (Clugston, 1999:3-4).

وقد ركز الباحث على بعض مؤشرات التنمية البيئية المستدامة، وهي الماء، والمياه العادمة والصرف الصحي، والبيئة البحرية الساحلية، والزراعة والأراضي، والتنوع الحيوي.

يعتبر مؤشر الماء في فلسطين من القضايا الحساسة؛ إذ يحرص الاحتلال على الاستئثار به باستخدام أحدث الطرق والخطط والتقنيات، كي يحكم سيطرته على الماء الذي هو أساس التنمية والتطور، على حساب الشعب الفلسطيني. ويعاني قطاع غزة من أعلى مستويات نُدرة المياه في العالم، كما يُهيمن المستوطنون الإسرائيليون على المياه في الضفة الغربية، يستهلكون منها ما يُقارب 53%، وذلك باستخراجها من الآبار الجوفية المنتشرة في الضفة على حساب الفلسطينيين وحقوقهم المائية. وتحدد دولة الاحتلال عبر إجراءات شديدة عدد الآبار والأعماق المسموح بها للفلسطينيين، متذرعة بالبند (40) من اتفاقية أوسلو الثانية، الذي يمنع على الفلسطينيين الشروع في أعمال البنية التحتية للمياه والمياه العادمة دون الحصول على إذن خاص وترخيص من دولة الاحتلال.

**الجدول (9)**

**كمية المياه المتاحة في فلسطين حسب المنطقة والمصدر بالمليون متر مكعب، 2012**

| لمنطقة | المجموع | المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينية | تدفق الينابيع | المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) |
|---|---|---|---|---|
| فلسطين | 349.2 | 253.3 | 39.3 | 56.6 |
| الضفة الغربية | 156.2 | 64.3 | 39.3 | 52.6 |
| قطاع غزة | 193.0 | 189.0 | – | 4.0 |

المصدر: مركز المعلومات الفلسطيني – وفا. http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=2230 بتاريخ 19-10-2017.

وحسب الملخص التنفيذي للاستراتيجية القطاعية للمياه والمياه العادمة في فلسطين (2011–2013) الصادر عن سلطة المياه الفلسطينية، فإن الوضع المائي للفلسطينيين يشتمل على الحقائق التالية:

يبلغ تدفق المياه المشتركة بين الاحتلال والفلسطينيين حوالي 2989 مليون متر مكعب سنوياً، يستخدم منها فقط 2570 مليون متر مكعب. ويستهلك الفلسطينيون منها 271 مليون متر مكعب؛ أي بنسبة 11%، والباقي بنسبة 89% يستهلكه الإسرائيليون. ويحصل الإسرائيليون على نسبة تفوق 85% من مياه الأحواض المائية في فلسطين، التي تُقدر بحوالي 669 مليون متر مكعب، ويبقى للفلسطينيين أقل من 15%. ويستغل الإسرائيليون سحب المياه من الآبار الجوفية العميقة في الضفة الغربية، ويقومون بسحبها وضخها من حوالي 40 بئراً عميقاً في المناطق الفلسطينية إلى مناطقهم، تُقدر نسبتها بحوالي 56.9%. ويُقدر حجم استهلاك المياه في قطاع غزة بحوالي 167 مليون متر مكعب، وهذا يفوق قدرة الحوض التخزينية بثلاثة أضعاف، مما يُنذر بالخطر الشديد نتيجة تدهور نوعية المياه التي لا تلبي الشروط المعتمدة من منظمة الصحة العالمية. وتنتهج سلطات الاحتلال التهميش المتعمد للاستثمار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، بحيث لا يتجاوز 1% من نسبة الخدمات التي يجب عليها تقديمها كدولة احتلال، تاركة المهمة في ذلك إلى البلديات والمجالس القروية، واضعة العراقيل أمام مشاريعها الممولة من جهات خارجية مانحة، بهدف الحفاظ على استمرارية سرقة الاحتلال للمياه. وقد بلغ عدد الآبار التي سُمح بحفرها لصالح مياه الشرب للفلسطينيين 5 آبار فقط، مقابل ذلك حفر الاحتلال 42 بئراً عميقاً، بهدف إحكام سيطرته على المصادر المائية في فلسطين. كما يبلغ استهلاك الفرد الفلسطيني حوالي 80 لتراً يومياً من المياه، بينما وحسب الإحصائيات الإسرائيلية يستهلك الإسرائيلي تسعة أضعاف الفلسطيني من المياه. وما زالت 90% من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية محرومة من وصول المياه إليها بانتظام، حيث تنقطع المياه لفترات طويلة تزيد على أسبوعين إلى شهر أحياناً، والبعض لا تصله المياه لأكثر من ذلك. للعلم والاطلاع، يمكن زيارة بلدات جنوب محافظة الخليل، وهذا يضطر المواطن إلى شراء مياه منقولة في خزانات خاصة، بكل ما تحمله من تكلفة ومخاطر صحية.

ويرى الباحث أن المياه من العناصر الحيوية الهامة في فلسطين في موضوع التنمية المستدامة، وتؤثر بدرجة عالية في المؤشرات الأخرى للتنمية المستدامة، وفي مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فالماء نبض الحياة في فلسطين، ولهذا يعمل الاحتلال الإسرائيلي جاهداً للسيطرة على مصادر المياه الجوفية، بل أدرجها ضمن (اتفاق أوسلو) مشترطاً على الفلسطينيين طلب إذن خاص سواء عند حفر آبار جديدة أو توسع الآبار الحالية، واستأثر بالنصيب الأكبر منها، ما يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة، حيث ورد في الملحق الثاني في المادة 2–ب في البند أ اعتراف إسرائيل بحق الفلسطينيين في إدارة المياه في مناطق السلطة، واعتبر شركة (مكروت) الإسرائيلية صاحبة الحق الأساسي في موضوع المياه الخاصة بالمستوطنات ومناطق نفوذها كافة، التي لها الحق في البحث والتنقيب والتوزيع، ليظل الفلسطينيون تحت رحمتها.

أما بخصوص المياه العادمة وشبكات الصرف الصحي، فلم يعمل الاحتلال على تطوير البنية التحتية منذ احتلاله البلاد عام 1967، وقد تفاقمت المشكلة أمام الفلسطينيين نتيجة انسياب المياه العادمة من المستوطنات والمناطق الصناعية التي أقامها الاحتلال على الأراضي المغتصبة من أصحابها في الضفة الغربية، كما أنه من المعروف عدم توفر شبكات الصرف الصحي لكل التجمعات السكانية الفلسطينية، بل إن جزءاً منها ما زال يعتمد أسلوب الحفر الامتصاصية البدائية.

وحسب (التقرير الفني للوكالة الأوروبية للبيئة رقم 2014/6، الملحق الخاص بفلسطين: 5)، فإن هناك مشكلة بيئية خطيرة ناجمة عن تفريغ المياه العادمة غير المعالجة في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت، وستظهر عواقبها الوخيمة على المسطحات المائية، ما يؤثر على استدامة مصادر المياه؛ ويعود سبب الخطر إلى زيادة كميات المياه العادمة خلال الفترة الماضية، كما يلاحظ في الجدول (10).

**الجدول (10)**
**كميات المياه العادمة في فلسطين بالمليون متر مكعب سنوياً**

| السنة | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| 2013 | 109.1 | 59.2 | 49.9 |
| 2014 | 112.3 | 60.7 | 51.6 |
| 2015 | 115.5 | 62.2 | 53.3 |
| 2016 | 118.9 | 63.8 | 55.1 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي الفلسطيني، حسبما ورد في التقرير الفني للوكالة الأوروبية:10.

كما أن محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتنقيتها تكاد تكون معدودة، وأغلبها لم تجر عليه أية أعمال تطوير أو توسيع، وخاصة البرك التي أُقيمت خصيصاً لتجميع هذه المياه، وهذا يُؤدي إلى تسرب كميات كبيرة منها إلى الأراضي الفلسطينية المنخفضة، ما ينتج عنه تلوث ضار جداً. وأحياناً تصل إلى داخل الخط الأخضر، فيقوم الإسرائيليون بتكريرها والاستفادة منها. أما في غزة، فإن المياه العادمة أو المعالجة منها جزئياً تتسرب إلى مياه البحر، وهو ما يتسبب في أضرار عالية نتيجة تلوث المياه البحرية.

وحسب البيان الصحفي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية في 2017/3/22م بمناسبة يوم المياه العالمي، فإن 54% من الأسر الفلسطينية تستخدم شبكات الصرف الصحي للتخلص من المياه العادمة، و31.8% من الأسر تستخدم الحفر الامتصاصية، بينما 13.5% من الأسر تستخدم الحفر الصماء. وتستخدم 39% من المدارس، و58% من رياض الأطفال، و90% من مؤسسات التعليم العالي شبكات صرف صحي، بينما ما تبقى منها يستخدم الحفر الامتصاصية والحفر الصماء.

ويرى الباحث أن مشكلة المياه العادمة والصرف الصحي تتفاقم سنوياً؛ إذ ما زالت العديد من الأسر والمنشآت تستخدم أسلوب الصرف الصحي عبر الحفر الصماء، والأخطر منها الحفر الامتصاصية التي تتسرب محتوياتها إلى التربة المجاورة، كما تتفاقم المشكلة بسبب استخدام مضخات الشفط التي تلقي بالمياه العادمة في الأودية المجاورة، وفي مناطق أخرى مكشوفة قريبة من التجمعات السكانية، ما يؤدي إلى تلوث بيئي خطير يطال مناحي الحياة كافة، كما هو حاصل حالياً فيما يسمى وادي النار بالقرب من العبيدية، وكذلك منطقة عين سينيا شمال رام الله، ومناطق أخرى، ما يشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة. وتتفق هذه النتائج مع تقرير مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (جابر، 2018: 9).

أما بخصوص المؤشر الخاص بالبيئة البحرية الساحلية في التنمية المستدامة الفلسطينية، فإن الحفاظ على السواحل والشواطئ البحرية يتطلب نظاماً يحمي المكان، ويحافظ عليه من الاعتداءات وأعمال التلوث؛ ذلك أن الساحل في قطاع غزة يتعرض إلى مشكلتين: الأولى استخراج الرمال لأغراض البناء والعمران والبنية التحتية، والثانية أعمال البناء العشوائي على الشاطئ. وقد لوحظ تراجع شاطئ غزة بمسافة 37 متراً، كما أن مياه البحر تتعرض إلى تلوث عال؛ لأسباب تعود إلى النفايات وتدفق المياه العادمة، كما تبين أن منطقة شاطئ غزة ملوثة بالطفيليات بنسبة 40%، وفي الرمال بنسبة 43%، ما يشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة المحيطة (حلس، 2012).

ويرى الباحث أن فلسطين جلها محرومة من التمتع والاستفادة من السواحل البحرية الفلسطينية، باستثناء الشريط الساحلي القصير والضيق من البحر المتوسط في قطاع غزة، هو محاصر من جميع الجهات ولا يسمح الاحتلال لقوارب الصيادين الفلسطينيين بالاقتراب من المياه الإقليمية. وأما في الضفة الغربية فلا منافذ بحرية، حتى أن البحر الميت مسيطر

عليه تماماً من الاحتلال الذي لا يسمح للفلسطينيين بالتنزه فيه إلا بتصاريح خاصة، وهو يقوم باستثمار شواطئ البحر الميت لمصالحه السياحية، ويستأثر بأملاحه المعدنية، وقد أقام على شواطئه وقريبا منه العديد من المصانع والفنادق. وخلاصة القول هي أن حرمان الفلسطينيين من المنافذ البحرية والممرات المائية التي تشكل جوهر الاتصال التجاري مع العالم الخارجي هو حرمان سياسي لابتزاز الفلسطينيين الذين هم أصلاً أصحاب الحق في ذلك ليظل عقبة كأداء أمام التنمية والتنمية المستدامة.

أما بخصوص مؤشر الزراعة والأراضي في فلسطين، فمن المعروف أن للأرض والزراعة دوراً هاماً جداً في مواجهة الفقر، وكذلك في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا بأسلوب التنمية الزراعية المستدامة؛ فهي الطريق الأمثل إلى ممارسة النشاطات الزراعية كافة دون هدر الموارد الطبيعية المتاحة، وخاصة المياه والتربة. أما بخصوص الأراضي واستعمالاتها الزراعية، فإن ذلك محصور ومقيد بتقسيم الأراضي الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو إلى ثلاث مناطق مصنفة A وB وC، حيث ما زال الاحتلال يعتدي على الأراضي التي يُمكن زراعتها، وذلك بتجريفها ومصادرتها بحجة فتح شوارع عامة، أو إقامة مستوطنات، أو لأسباب أمنية، فيقيم عليها معسكرات، ما يحول دون استثمارها، حتى أن الأجزاء المزروعة منها، والتي وقعت خلف جدار الفصل العنصري لا يتمكن أصحابها من دخولها بسهولة، بل يتطلب دخولها إذناً خاصاً من سلطات الاحتلال، وقد تسبب ذلك في خسارة بعض المناطق لملايين الدولارات بفعل اعتداءات المستوطنين. والجدول (11) يوضح مساحات الأراضي الزراعية وانتاجيتها للفترة 2000-2011.

**الجدول (11)**
**مؤشرات استخدام الأراضي الزراعية وانتاجيتها**

| المؤشر | السنة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2011 |
| مساحة الأراضي المزروعة (كم2) | 1.514 | 1.516 | 1.488 | 1.481 | 1.513 | 810.7 | 931.5 |
| مساحة الغابات والأحراش (كم2) | 90.8 | 91.7 | 91.7 | 91.7 | 94.3 | 98.4 | 101.4 |
| مساحة الأراضي المزروعة الدائمة (كم2) | 1.192 | 1.181 | 1.152 | 1.136 | 1.172 | 542.4 | 659.9 |
| مساحة الأراضي المزروعة المؤقتة (كم2) | 322.2 | 335 | 335.5 | 344.9 | 340.8 | 268.3 | 271.6 |
| مساحة الأراضي المزروعة المروية (كم2) | 161.6 | 162.2 | 158.2 | 165.1 | 169.6 | 128 | 144.3 |
| مساحة الأراضي المزروعة البعلية (كم2) | 1.353 | 1.354 | 1.330 | 1.316 | 1.343 | 682.7 | 787.2 |
| إنتاجية الأراضي المزروعة المروية (طن/كم2) | 4.677 | 4.686 | 4.687 | 4.950 | 5.143 | .. | .. |
| إنتاجية الأراضي المزروعة البعلية (طن/كم2) | 278.6 | 314.8 | 257.4 | 256.6 | 196.5 | .. | .. |
| قيمة إنتاج الأراضي المزروعة (1000$/كم2) | 415 | 334.3 | 292.2 | 405.4 | 549.8 | .. | .. |
| حصة الفرد من مساحة الأراضي المزروعة الدائمة (م2) | 407.9 | 331.8 | 316.9 | 292.3 | 302.1 | 139.8 | 156.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.

ويُلاحظ من الجدول (11) تراجع مساحة الأراضي الزراعية خلال السنتين الأخيرتين (2010 و2011) ما يعني تناقصها باستمرار. فقد كانت عام 2000 حوالي 1514 كيلو متراً مربعاً، وتراجعت عام 2011 لتصبح فقط حوالي 931 كيلو متراً مربعاً، كما أن مساحة الأراضي المزروعة البعلية تراجعت إلى النصف تقريباً، فقد كانت مساحتها عام 2000م حوالي

1353 كيلو متراً مربعاً، لتنخفض عام 2011م إلى حوالي 787 كيلو متراً مربعاً، وانخفضت أيضاً إنتاجية الكيلومتر المربع الواحد بنسبة 30% خلال ثماني سنوات، ما يعني تحكم الاحتلال في الأراضي واستخداماتها، وعدم قدرة الفلسطينيين على استثمارها بالشكل الذي يحقق الاستدامة المنشودة.

ويرى الباحث أن الأراضي وما عليها من مزروعات في تراجع مستمر حسب النتائج أعلاه، وهي زراعات بعلية بسيطة؛ ذلك أن الزراعة المروية لا تزيد على خُمس المساحات البعلية فقط، حيث يزداد التصحر، وتتراجع كميات المياه المستخدمة في الري، وتشهد البلاد تحولاً مناخياً في ظل تناقص كميات الأمطار. وعليه، فإن مساهمات الأراضي وما عليها من زراعة لا تحقق شروط التنمية المستدامة، بل إنها لا تكاد تكفي حاجة السوق المحلية، ما يؤثر بصورة ملحوظة على خصوبة التربة والأراضي الزراعية. وتنسجم هذه النتيجة مع النداء الصادر عن مجموعة الخبراء والمختصين لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م (Janet et al., 2016:6122) ومع دراسة (Saskia et al., 2016:112).

وبخصوص مؤشر التنوع الحيوي Biodiversity الذي يعتبر عنصراً هاماً وحيوياً لنجاح أي مجتمع في خطط التطوير والتنمية والاستدامة، فإن كل منطقة لها خصائصها وسماتها؛ ففيها نباتاتها وطيورها وحيواناتها التي تميزها عن غيرها. وقد بات في حكم المؤكد أن هذا التنوع للموارد الطبيعية في البيئة من العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك أصبح الحفاظ عليها واجباً وطنياً وأخلاقياً وإنسانياً. وللحفاظ على هذا التنوع، يجب على الدولة أن تقوم بعملين أساسيين: الأول العمل بكل السبل لمتابعة الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض من نباتات وحيوانات، وعمل برامج خاصة لإنقاذها والحفاظ على ديمومتها، والثاني تشريع القوانين الخاصة بالحفاظ على البيئة والطبيعة، وتحديد المناطق المحمية ومتابعتها (Third National Report on Biodiversity Conservation, 2006).

إن أرض فلسطين حافلة بالتنوع النباتي والحيواني، والتنوع الجغرافي من سهول وجبال ومنخفضات. ففيها أكثر مناطق العالم انخفاضاً وهي أريحا والبحر الميت التي يبلغ انخفاضها عن مستوى سطح البحر حوالي 394 متراً. وفي فلسطين حيوانات متنوعة، يكاد بعضها ينقرض بفعل اعتداءات البشر، وعدم تفعيل القوانين التي توفر لها الحماية، كما أن عدداً كبيراً من المحميات الطبيعية تم قضمه بفعل جدار الفصل العنصري، الذي زاد من حصار التجمعات الفلسطينية، وقلل من قدرة الفلسطينيين على الحركة والتنقل. كل ذلك يؤكد بوضوح صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في الجانب البيئي، التي تتطلب قرع الجرس حفاظاً على ما تبقى (تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2014: 26-28).

ويرى الباحث أن هذا الإهمال الملحوظ للتنوع الحيوي، وإهمال التشريع الفلسطيني للطبيعة، بل وترك البيئة وما فيها من ثروات نباتية وحيوانية نهبا للإنسان وحيواناته، حيث تزداد اعتداءات الجمهور على البيئة الطبيعية الفلسطينية، وإهمال الدور الرقابي للسلطات المسؤولة عنها، كل ذلك أدى إلى انقراض العديد من النباتات والحيوانات البرية، ما أفقد البيئة تنوعها الجمالي، وهذا لا يبشر بإمكانيات إنجاز عوامل التنمية المستدامة في فلسطين.

**وللإجابة عن السؤال الثاني: ما واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟** قام الباحث بمراجعة التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني وذلك كما يلي:

**واقع التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي الفلسطيني**

إن الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية **للتعليم** (2011-2013) قد حددت أربعة محاور رئيسية، وهي الالتحاق بالتعليم، ونوعية التعليم، والإدارة، والارتباط مع حاجات السوق والمجتمع، آخذة في الحسبان تشخيص الواقع وإجراء مسح شامل للواقع التعليمي الفلسطيني بالتركيز على الاستراتيجية العشرية (2010-2020) للتعليم العالي الفلسطيني.

ولدى مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم التي أعدتها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية للفترة (2017-2022)، وشارك في إعدادها ممثلون عن بعض الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة، والجامعات وبعض الكليات الفلسطينية، وممثلون عن كل من الأونروا واليونيسكو والأمدإيست، وكذلك مهتمون من مؤسسات المجتمع المدني، تبين أنها تركز على ما يلي:

تربط الخطة أهدافها بأهداف التنمية المستدامة بما ينسجم مع خطة التنمية المستدامة 2030م، باعتبار أن التعليم طريقاً أساسياً إلى ذلك، وأنه – أي التعليم– يعجل التقدم نحو تحقيق أهداف القطاعات الأخرى كافة للتنمية المستدامة. كما حدّد التعليم علاقته بالقطاعات الأخرى جميعا، واعتبر التعليم الزراعي واحداً من برامج التعليم المهني والتقني كونه من القطاعات الحيوية الأكثر أهمية في فلسطين. وكذلك جرى التركيز الاهتمام بتأهيل الشباب وتزويدهم بالمهارات والمعارف الخاصة باستخدام الطاقة المتجددة. والاهتمام بالبيئة وتركيز التعليم على مواضيع التغير المناخي، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتنوع الحيوي، والحفاظ على بيئة خضراء نظيفة. يضاف إلى ذلك الاهتمام بقضايا الصحة بشكل عام والصحة الإنجابية بشكل خاص، والتعاون مع وزارة الصحة للحد من انتشار الأمراض عبر برامج تطعيم خاصة وقائية وانشاء إدارة عامة للصحة المدرسية. وتؤكد الخطة على الاهتمام بقضايا العدل والحكم الرشيد؛ إذ إن التعليم يعزز المساواة، ويقود إلى ردم الفجوة الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز الحكم المحلي الذي يركز في اهتماماته على تنمية بنية تحتية مرنة وملائمة تحقق الاستدامة. كذلك تم الاهتمام بالتعليم في مجال الاقتصاد الوطني، حيث يساعد التعليم في تنمية الوعي الوطني نحو أنماط الإنتاج والاستهلاك الواعية لمزيد من الاستدامة، خاصة وأن التعليم يدعم الاقتصاد الوطني في مجال التخطيط الواقعي والتكاملي الشمولي الذي يعزز الإبداع والابتكار نحو تنمية مستدامة حقيقية. هذا فضلاً عن اهتمام التعليم بتعزيز مهارات الطلاب وقدراتهم في مجال استخدام المياه بصورة تحقق الاستدامة عبر ترشيد استعمالاتها في ظل سيطرة الاحتلال على مصادرها، وكذلك تعليم الطلاب مهارات التعامل مع المياه العادمة بعد معالجتها للاستفادة منها في بيئة صحية نظيفة.

**سياسات خطة التعليم العالي لمعالجة الواقع**

ركزت الخطة (ص 208) على التعليم العالي الفلسطيني، والسياسات التي تساعد في تطويره، ومنها: تعزيز وتقوية هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي، والعمل على إعداد مشروع خاص بتغطية تكاليف الخبراء، وتوفير تمويل خاص للتعليم العالي، وإقرار الحكومة لصندوق وقفية خاصة به، وتخصيص موازنة محددة لزيادة القدرة الاستيعابية للجامعات الحكومية، وتطوير اللوائح والأنظمة الإدارية والمالية والأكاديمية، لزيادة إقبال الطلبة على تلك الجامعات بعد فتح تخصصات جديدة، وكذلك العمل على دعم وتحفيز نشاطات البحث العلمي، وتشكيل مجلس خاص به، وتوفير الدعم اللازم لمجلات علمية محكمة، بل وتشكيل صندوق خاص بالبحث العلمي وتوفير المال اللازم له.

**التحديات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني كما طرحتها الخطة**

أوضحت (الخطة الاستراتيجية للتعليم، 2017–2022م:208) أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني، ومنها: عدم التزام مؤسسات التعليم العالي وإداراتها الجامعية بمبادئ الحكم الرشيد، وعدم مواكبة الهيكليات والتشريعات لمتطلبات التعليم العالي، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الخريجين الناجمة عن الميل العام إلى العلوم الإنسانية، واختلاف مدخلات التعليم العالي، وعدم مواءمته لاحتياجات التنمية، وعدم تمتع الخريج بالمهارات والكفاءات اللازمة لاحتياجات السوق المحلية.

ومن التحديات التي تواجه التعليم العالي أيضاً ضعف البحث العلمي، وعدم تبنية لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، وكذلك ضعف كفاءات أعضاء هيئات التدريس وفقاً لمعايير الجودة المطلوبة. يضاف إلى ذلك عدم ربط مخرجات التعليم العالي من الخريجين بحاجات السوق المحلية، الناجم عن اضطرار الجامعات لقبول أعداد كبيرة من الطلبة لتغطية العجز في موازنتها، وكذلك قبول طلاب في تخصصات يختارونها، وهي غير مطلوبة في السوق المحلية الفلسطينية، وعدم الاهتمام بالتعليم المهني الذي تحتاجه السوق، والذي يتطلب أساساً أبحاثاً ودراسات خاصة لمعرفة احتياجاته الحقيقية، ما يُساهم في إعادة النظر في التخصصات وبرامج التدريس المطلوبة في التعليم العالي.

ولم تغفل الوزارة في خطتها ربط الأهداف الاستراتيجية بالالتزامات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة، حيث وقعت دولة فلسطين على إعلان إنشيون/ كوريا نحو إنجاز أهداف التعليم حتى عام 2030م، الذي يتضمن مثلاً الغاية 4.3 التي

تدعو إلى وجوب تكافؤ فرص التعليم المهني والتعليم العالي الجيد بتكلفة ميسرة بحلول عام 2030م.

ووردت في الخطة (ص 213) جميع الأهداف التي تجعل فلسطين دولة ملتزمة بكل أهداف التنمية المستدامة وما صدر بشأنها والعمل على تحقيقها حتى عام 2030م، ومنها ما يتعلق بهدف الحفاظ على التنوع الحيوي، وحماية النظم الإيكولوجية البرية، والحفاظ عليها وتنظيم استخدامها بشكل مستدام، والعمل على استصلاح الأراضي المتدهورة وترميمها.

ويرى الباحث أن هذه الخطط الاستراتيجية ذات الفترات الزمنية المتنوعة قد أخذت بالحسبان العديد من القضايا ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أن الوزارة أشركت جهات الاختصاص المتنوعة، لكن الفجوة الملحوظة بين التخطيط من جهة والتنفيذ لبعض الأهداف من جهة أخرى تؤكد أن لا مجال لتحقيق الأهداف المرسومة جلها، التي تنسجم أصلاً مع أهداف التنمية العالمية المستدامة، كما أن العقبات والتحديات أكبر بكثير من إمكانيات الشعب الفلسطيني المحدودة، خاصة وأن الوزارة لم تغفلها بل أشارت إليها بالتفصيل؛ ذلك أن الوزارة لا تمتلك الموازنات الكافية لمواجهة هذه التحديات، ما يعني عدم توفر الشروط اللازمة لتحقيق أهداف التخطيط، مع الإشارة إلى أن بعض الأهداف غير واقعي، وغير قابل للتنفيذ، وقد يبقى التخطيط هكذا حبراً على ورق فقط، ليصبح مجرد أمنيات.

**وللإجابة عن السؤال الثالث: ما واقع التخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟ أشار الباحث إلى ما يلي:**

**واقع التخطيط الاستراتيجي الوطني**

حسب (الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والمياه العادمة، 2011–2013: 15–17)، تتطلع سلطة المياه الفلسطينية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وذلك ضمن سياسات محددة، بما يمكنها من تحقيق الاستدامة المنشودة، ومنها تعزيز أسس الحكم الرشيد في ظل بيئة قانونية ومؤسساتية لضمان التوزيع العادل للخدمة. ومن أهدافها الاستراتيجية أيضاً تطوير قدرات المؤسسة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، عبر اتباع سياسة تقييم الاحتياجات التدريبية ووضع الخطط التدريبية وفق سياسات تدريب وطنية مبنية على قياس مستوى الأداء. وتهدف أيضاً إلى إيجاد إدارة متكاملة، سواء للمياه أو المياه العادمة، وذلك باتباع سياسات حفر وتشغيل آبار جديدة، وإنشاء سدود لمياه الأمطار، وتأهيلها وتجهيزها، وكذلك ربط التجمعات السكانية بشبكات الصرف الصحي، وتطوير أنظمة الصرف الصحي الحالية، وإنشاء محطات لتجميع ومعالجة المياه العادمة.

وحسب (استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة، 2013–2017)، التي خُصصت للتركيز على المياه وإدارة النفايات الصلبة، وأُعدت من قبل الفريق الوطني المشكل رسمياً من مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية صاحبة الاختصاص، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني والبلديات، وبدعم من التعاون الدولي الألماني، وإشراف مؤسسة أوبتموم للاستشارات، فقد تم التشديد على دور المرأة وضرورة إشراكها في الجهود المبذولة للمشاركة في صناعة القرارات وانخراطها في عملية الإدارة والتنمية المستدامة في قطاع البيئة، بالتركيز على المياه والنفايات الصلبة، وذلك تنفيذاً للقرارات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وامتثالاً للقانون الأساسي الفلسطيني الذي يُؤكد على أهمية مشاركة الجميع دون تمييز، والاهتمام بدور المرأة. وبهذا الخصوص، فقد حدد الفريق الوطني المشكل لإعداد هذه الاستراتيجية تسعة أهداف، وتسع عشرة سياسة حتى يصبح من الممكن تحقيقها.

أما في ضوء (الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، 2014–2016: 4)، فقد ركزت وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية على تبني مفهوم التنمية المستدامة بدلاً من مفهوم الرعاية الاجتماعية، هادفة إلى تحقيق التوازن المطلوب في التنمية بين المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وقد عرّف الفريق الوطني المكلف بإعداد هذه الاستراتيجية المقصود بالحماية الاجتماعية، وهو أنها تعني حق كل إنسان في مستوى معيشي يضمن له المحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، والحصول على المسكن والغذاء واللباس والخدمات الصحية والاجتماعية، وكذلك حصوله على التأمينات اللازمة لمواجهة البطالة والعجز والمرض والشيخوخة، أو أية أسباب أخرى تفقده وسائل الحياة لظروف خارجة عن إرادته.

أما (الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل 2014–2016)،

الصادرة في عام 2013، فقد حددت أهدافها التي تمثلت في تخفيض معدلات البطالة وفتح فرص العمل والتشغيل لكلا الجنسين، بما يقود إلى التنمية المستدامة، والتركيز على التدريب المهني تلبية لحاجة سوق العمل، والتأكيد على وجوب التزام منشآت ومؤسسات الأعمال بالأنظمة والقوانين، في ظل حماية كاملة لترسيخ العمل النقابي في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنجاز الضمان الاجتماعي الشامل الحديث لكل أبناء الشعب الفلسطيني.

كما حددت الوزارة مؤشرات لقياس أهدافها، ومنها معدلات الفقر وعدد الفقراء، ونسبة البطالة حسب الجنس، ونسبة المشاركين في القوى العاملة، كما اتبعت وزارة العمل عدداً من السياسات التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف، سعياً إلى التنمية المستدامة، ومنها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالمشاركة مع أطراف العلاقة، وتفعيل اتفاقية الحد الأدنى للأجور، والعمل على مواصلة تشكيل الهيئة العامة للتشغيل وإعداد أنظمتها وقوانينها، والعمل على حشد التمويل الوطني للتشغيل.

أما (الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الوطني 2014- 2016) الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، فقد اشتملت على ثلاثة قطاعات، وهي قطاع الصناعة والخدمات وبيئة الأعمال، وقطاع التجارة الخارجية، وقطاع حماية المستهلك. وقد حددت الوزارة أربعة أهداف استراتيجية، الأول تخفيف تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتوجه نحو الاقتصادات العربية والإقليمية عبر إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، والهدف الاستراتيجي الثاني هو العمل على تطوير بيئة قطاع الأعمال والاستثمار في فلسطين في مجالي القانون والبنية التحتية، والهدف الاستراتيجي الثالث هو تمكين وبناء مؤسسات القطاعين العام والخاص ليتمكّنا من بناء اقتصاد الدولة، وأما الهدف الاستراتيجي الرابع فهو العمل على تنظيم السوق الفلسطيني ورقابة المنتجات، سواء المحلية أو المستوردة، والعمل على حماية المستهلك.

وكان لا بُد أيضاً من انضمام فلسطين للمنظمات الدولية بعد قبولها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ومنها منظمة التجارة العالمية WTO، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، وغيرها من المنظمات التي تُمكِّن الاقتصاد الفلسطيني من السعي الحثيث للاستدامة.

وحتى يتحقق ذلك، فإنه يتحتم اتباع سياسات خاصة بتطوير قطاع الأعمال والاستثمار في فلسطين، وعلى رأسها منح التسهيلات الجمركية على التجارة، وتعزيز النظم والتشريعات التي تؤكد على الشفافية والرقابة، وحماية الاستثمارات والمستثمرين، خاصة في مجال العطاءات الحكومية، وخلق بيئة تنافسية عادلة.

أما (استراتيجية القطاع الزراعي الفلسطيني 2014-2016)، فقد حددت أهدافها الاستراتيجية مركزة على دعم صمود المزارعين وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية لدولة فلسطين، عبر اتباع سياسات تكثيف الجهود لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المسماة "C"، وكذلك إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال خلال الفترة الماضية، وتوفير الدعم اللازم للمزارعين المتضررين، والعمل على مساعدة الفئات المهمشة من صغار المزارعين والفقراء في الريف الفلسطيني، والعمل على تعزيز الرقابة الزراعية على المعابر والحدود، وإنجاز المختبرات الوطنية المرجعية للزراعة، تمهيداً لانضمام فلسطين للمنظمات الدولية والإقليمية المختصة بالزراعة.

كما حددت الاستراتيجية هدفاً آخر خاصاً بإنشاء إدارة كفؤة وفعالة للموارد الطبيعية الزراعية تقود إلى تحقيق الاستدامة، عبر اتباع سياسات الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة أعمال استصلاحها حسب التنوع الحيوي المطلوب، وعبر التكيف مع التغير المناخي والكوارث الطبيعية. أما الهدف الاستراتيجي الثالث فقد ركز على السعي لإنتاج زراعة ذات إنتاجية تنافسية عالية تساهم في زيادة وتحسين الأمن الغذائي، وتطبيق نظم حديثة في الإنتاج الزراعي تحقق متطلبات التنمية المستدامة.

**وللإجابة عن السؤال الرابع: ما علاقة التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني بالتخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة؟ يبين الباحث تلك العلاقة على النحو الآتي:**

**العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي الوطني في ضوء بعض مؤشرات التنمية المستدامة**

بعد استعراض أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة في

فلسطين، والخطة الاستراتيجية للتعليم العالي الفلسطيني، وكذلك بعض الخطط الاستراتيجية للوزارات ذات العلاقة الأقرب إلى الموضوع، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة في ضوء بعض مؤشراتها، خلص الباحث إلى أن هذه العلاقة تكاد تكون نظرية فقط، وليست تطبيقية، وهي في الواقع لم تعالج أهم القضايا الملحة، ومنها مشكلة البطالة؛ فالتخطيط في المجالات المذكورة لا يوحي بوجود تنسيق عملي مشترك وجدي بين جهات الاختصاص كافة، يهدف إلى تحديد مخرجات التعليم العالي الفلسطيني وفق تخصصات محددة تضمن توظيف العدد الأكبر من الخريجين الجامعيين حسب احتياجات السوق الفلسطينية.

كما أن هذه الخطط تفتقر إلى الموارد المادية، والموازنات اللازمة لإنجازها، وبالرغم من تدخلات بعض الجهات المانحة، فما زالت تعتمد بشكل كبير على الموازنة العامة للسلطة الوطنية، التي تعاني من عجز مالي تراكمي كبير، ويبقى دور الجهات المانحة شكلياً لا يتخطى قضايا التدريب والمشاركة في عمليات التخطيط بحد ذاتها، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية للوزارات وحماسها لإعداد خطط في حدود المأمول.

كما تفتقر هذه الخطط الاستراتيجية إلى تحديد احتياجات القطاعات المختلفة من الموارد البشرية حسب تخصصات علمية أكاديمية محددة ضمن رؤية واضحة لاحتياجات كل قطاع، يتم بموجبها تحديد سياسات القبول والتسجيل للطلبة في مؤسسات التعليم العالي، بما يمكن هذه المؤسسات من تقاسم الأدوار فيما بينها على أسس من التشارك والتعاون والتكامل. فعلى سبيل المثال، تخلو الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي من أية أرقام لنوعية الخريجين المطلوبين خلال الفترة القادمة، وعلى شاكلتها خلت الخطط الاستراتيجية الوطنية أيضاً من هذه الأرقام؛ إذ تكاد العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي الوطني شبه مبتورة. وقد لخص الباحث هذه العلاقة في الجدول (12).

**الجدول (12)**

**واقع العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي الوطني والتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي الفلسطيني**

| الأبعـاد الرئيسية | العـلاقـة |
|---|---|
| الأهداف الاستراتيجية | متقاربة إلى حد ما، لكنها غير منسقة بين جهات الاختصاص. |
| السياسات | واضحة، لكنها غير متكاملة فيما بينها. |
| التنسيق والمشاركة | ضعيفة وتكاد تكون شكلية وليست جوهرية. |
| التكاملية | ضعيفة، ولا تركز على الجوانب المشتركة لجهات الاختصاص. |
| التحديات والعقبات | لم يظهر الجانب التنسيقي بين التخطيطين لمواجهتها بشكل تشاركي. |
| تحديد الاحتياجات | ظهرت بشكل غير منسق وبقيت في الإطار الفردي لكل مؤسسة على حدة. |

المصدر: من إعداد الباحث.

يضاف إلى ذلك أن العديد من مؤشرات التنمية المستدامة – حتى وإن تكاملت هذه الخطط الاستراتيجية فيما بينها– لا يمكن لدولة فلسطين تحقيقها بسبب سيطرة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وتحكُّمِه في عناصر ومظاهر السيادة الوطنية المتمثلة في المعابر والحدود برًّا وبحراً وجواً، وسيطرته على الأرض وما تبقى منها للزراعة والموارد المائية، مع تحكمه الكامل في الحياة الأمنية، والسيطرة العسكرية الكاملة، عبر إعاقة الحركة والتنقل للفلسطينيين حسب مصالحه فقط. وقد لخص الباحث العلاقة بين التخطيطين في الجدول (13).

**الجدول (13)**
**مدى واقعية تحقق أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين**

| البعد | المؤشر | جهة السيطرة والتحكم | مدى التحقق | الأسباب الجوهرية |
|---|---|---|---|---|
| التنمية الاجتماعية المستدامة | – معالجة الفقر.<br>– الحكم الرشيد.<br>– الصحة.<br>– التعليم.<br>– الأمن والسلم. | – الاحتلال.<br>– السلطة الوطنية.<br>– السلطة الوطنية.<br>– السلطة الوطنية.<br>– الاحتلال. | – صعب.<br>– ممكن.<br>– ممكن.<br>– ممكن.<br>– صعب. | 1. ضعف الموارد المالية الفلسطينية.<br>2. ضعف التنسيق والتكامل في التخطيط الاستراتيجي.<br>3. سيطرة الاحتلال الأمنية.<br>4.الانقسام الفلسطيني وتعطل الحياة البرلمانية. |
| التنمية الاقتصادية المستدامة | –البطالة.<br>–الناتج المحلي الإجمالي.<br>–أنماط الإنتاج والاستهلاك.<br>– مستوى معيشة الفرد. | – الاحتلال.<br>– الاحتلال.<br>– السلطة الوطنية.<br>– الاحتلال. | – صعب.<br>– صعب.<br>– ممكن.<br>– صعب. | 1. سيطرة الاحتلال الاقتصادية بموجب اتفاق باريس.<br>2. ضعف ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدامين. |
| التنمية البيئية المستدامة | –المياه.<br>–المياه العادمة.<br>–البيئة البحرية الساحلية.<br>–الزراعة والأراضي.<br>–المبيدات الزراعية والأسمدة.<br>–التنوع الحيوي. | – الاحتلال.<br>– الاحتلال.<br>– الاحتلال.<br>– الاحتلال.<br>– الاحتلال.<br>– الاحتلال<br>– السلطة الوطنية في بعض المناطق. | – صعب.<br>– صعب.<br>– صعب.<br>– صعب.<br>– صعب.<br>– صعب.<br>– ممكن. | 1. سيطرة الاحتلال على مصادر المياه الرئيسية.<br>2. عدم قدرة السلطة الوطنية على التحكم في البنية التحتية بحكم اتفاق أوسلو واتفاقية باريس.<br>3. عدم وجود خطة واضحة لاستصلاح الأراضي البور وزراعتها.<br>4. عدم وجود قوانين رادعة لمنع هدر الموارد الطبيعية واستنزافها. |

المصدر: من إعداد الباحث.

**النتائج والتوصيات**

**النتائج**

1. إن العقبة الكأداء التي تحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق التنمية المستدامة أو حتى المساهمة فيها هو الاحتلال الإسرائيلي؛ فهو العائق الذي يسعى جاهداً للحيلولة دون ذلك، سواء على الصعيد العالمي من حيث الوفاء بالتزامات دولة فلسطين في التنمية المستدامة 2030 وفقا لخطط الأمم المتحدة، أو على الصعيد العربي وفقاً لقرارات مجلس الوزراء العرب في 2001م بشأن تطوير برنامج إقليمي للتنمية المستدامة، أو ما صدر عن وزراء البيئة العرب عام 2007م بشأن إعداد مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة.
2. عدم توفر شروط التكاملية والشمولية بين الخطط الاستراتيجية، حيث لا توجد تناغمية بين التخطيط الاستراتيجي الوطني والتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي حول موضوع التنمية المستدامة.
3. غياب الدور الفاعل لمجلس التعليم العالي في التخطيط الاستراتيجي الوطني للتعليم العالي بما ينسجم مع احتياجات الشعب الفلسطيني عامة والسوق المحلية خاصة.
4. عدم وجود مؤشرات واضحة لتحقيق التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي الوطني يمكن للتعليم العالي اعتمادها وأخذها بالحسبان في الجوانب الكمية والنوعية للخريجين.

5. غياب التنسيق الفاعل بين الجامعات الفلسطينية، حيث تركز على أدائها الفردي وليس الجماعي التشاركي. فليس هناك تخطيط مشترك لتقاسم الأدوار حول تلبية الاحتياجات الفلسطينية والسوق المحلية.
6. صعوبة تناول التخطيط الاستراتيجي لأحد أهم أركان التنمية المستدامة، وهو الحكم الرشيد، وذلك ناجم عن حالة الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
7. عدم قدرة التخطيط الاستراتيجي الوطني على معالجة قضايا التنمية والتنمية المستدامة في مواضيع التلوث البيئي الناجم عن المياه العادمة وشبكات الصرف الصحي، وكذلك تلوث الساحل الفلسطيني في قطاع غزة بالطفيليات بنسبة تكاد تكون الأعلى في العالم، وهي 40%، ما يشكل خطراً حقيقياً على صحة السكان، وعلى حياة الكائنات البحرية في سواحل القطاع.
8. إهمال التعليم المهني والتقني في التخطيط الاستراتيجي الوطني، وذلك لعدم وجود آليات واضحة ومحددة بالتنسيق مع التعليم العالي بخصوص التعليم المهني والتقني، بالرغم من أهميته وبروز الحاجة إليه في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخريجين الجامعيين، وبخاصة في العلوم الإنسانية والطبيعية.

**التوصيـات**

1. ضرورة العمل على إعداد خطط استراتيجية وطنية للتعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، تتبنى قضايا التنمية المستدامة، وتكون مدرجة في مساقات التعليم ومناهجه، تدعو إلى الإعداد والاستعداد للتخلص من الاحتلال، ليصبح ذلك توجهاً أساسياً وركناً هاماً في ثقافة الأجيال الفلسطينية المتعاقبة، باعتباره العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية والتنمية المستدامة.
2. العمل على تشجيع التخطيط الاستراتيجي الوطني بين جهات الاختصاص كافة في وزارات دولة فلسطين، والاستفادة من الكفاءات المتوافرة في الجامعات الفلسطينية، والتركيز على التعليم والتعليم العالي، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان، بما يعزز المطالبة بتطوير عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بصفتها عضواً مراقباً إلى عضو كامل أساسي.
3. إعادة النظر في الأدوار والمهام الملقاة على عاتق الجامعات الفلسطينية، والتأكيد على دور رؤساء الجامعات في التواصل والمشاركة الحقيقية في إعداد الخطط الاستراتيجية المشتركة، آخذين في الحسبان تطوير برامج التسجيل والقبول في التخصصات العلمية، بما يقود إلى جودة مخرجات التعليم العالي، من حيث أعداد الخريجين وقدراتهم ومهاراتهم، وتخطي دور الجامعة التقليدي لتصبح جامعة استشارية، أو "جامعة استثمارية"؛ أي جامعة منتجة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.
4. تعزيز التواصل مع الجهات الدولية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والدخول معها في اتفاقيات مشتركة لتنفيذ مساهمة فلسطين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بالتواصل مع الدول الصديقة والمؤسسات المانحة.

## المراجع

### المراجع العربية

أبو قمر، مازن، 2017، ***أثر المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة القطاع الزراعي في محافظة إربد***، دراسة ماجستير منشورة، كلية الزراعة بجامعة جرش، مركز الرسائل، مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن.

إدريس، جعفر عبدالله موسى، وأحمد، عثمان ابراهيم، 2016، دور ريادة الأعمال في الحد من مشكلة البطالة بمنطقة الطائف: دراسة استطلاعية، ***مجلة أماراباك***، الأكاديمية العربية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، أمريكا، المجلد (7)، العدد (21)، ص 125-142.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2017، ***التقرير***

***السنوي العاشر: واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.***
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، 2006، من الصفحة www.unispal.un.org/DPA/DPR. التصفح بتاريخ 11-1-2017.

البيومي، محمد أيمن، 2013، استراتيجيات تطوير التعليم العالي في بعض الجامعات الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها في جامعة الإسكندرية، ***مجلة التربية***، مصر، المجلد (15)، العدد (35)، ص 3-51.

ثابت، نوار، وشكري، سليم، 2008، ***تجربة كوريا الجنوبية في التعليم العالي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم في الدول العربية***، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، ص 28.

جابر، فارس، 2018، ***فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟*** مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، التصفح بتاريخ 2019/1/12 www.almarsad.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014، ***تقرير البيئة والتنمية المستدامة***، رام الله، فسطين، ص 15.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، 2014، ***تقرير حول التنمية المستدامة***، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ***أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016***، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ***مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي (2016)***، رام الله، فلسطين.

الحكومة الفلسطينية، 2013، ***وثيقة أجندة السياسات الوطنية لخطة التنمية الوطنية (2014-2016)***، المقدمة للحكومة الفلسطينية في كانون الأول 2013، رام الله، فلسطين.

حلس، أحمد هشام، 2012، ***تقييم التلوث بالطفيليات الناتج عن ضخ المياه العادمة إلى منطقة شاطئ مدينة غزة***، رسالة ماجستير منشورة، معهد المياه والبيئة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الخالدي، موفق محمد دندن، 2011، ***الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي، مؤتمر الشراكة والتنمية 2008***، نشرة بحوث وأوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، الأردن، ص56-57

خير الدين، معطي الله، وبوخدنة، آمنة، 2014، الاستهلاك المستدام: التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر، ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، العدد (42)، بغداد، العراق، ص 17-42.

السطري، مصطفى أحمد، 2011، ***دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين***، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص 157.

سلطة المياه الفلسطينية، 2010، ***الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والمياه العادمة 2011-2013***، رام الله، فلسطين.

سلطة المياه الفلسطينية، 2010، ***الملخص التنفيذي للاستراتيجية القطاعية للمياه والمياه العادمة 2011-2013***، رام الله، فلسطين.

عرقوب، ومشارقة، 2016، التعليم العالي والتنمية المستدامة "مشكلات وحلول"، ***مؤتمر التعليم العالي في العالم العربي نحو التنافسية العالمية***، المنعقد خلال الفترة 11-2016/5/12، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد المؤتمر، ص331-362.

الغريب، طارق خالد، 2015، ***برنامج مقترح لتطوير مهارات التخطيط الاستراتيجي لقياديي مؤسسات التعليم العالي الحكومية في دولة الكويت في ضوء الواقع والاتجاهات الحديثة للتخطيط***، رسالة دكتوراه منشورة، الجامعة الأردنية، قسم الرسائل العلمية، الأردن.

الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة/ مجلس الوزراء الفلسطيني، 2012، ***استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة 2013-2017***، رام الله، فلسطين.

قاسم، خالد مصطفى، 2007، ***إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص20.

المجالي، آمال ياسين، 2012، أثر عناصر التخطيط الاستراتيجي في تعزيز عملية إعادة هندسة العمليات الإدارية في شركة الاتصالات السعودية، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد (8)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن.

المحتسب، بثينة، وأبو عيد، رائدة، 2011، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، ***مؤتمر الشراكة والتنمية***، المنعقد في 2008، نشرة بحوث وأوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، الأردن، ص104.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2013، ***التقرير السنوي 2013***، من الصفحة الإلكترونية http://pchrgaza.org/ar. التصفح بتاريخ 13-1-2017.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2015، ***التقرير السنوي 2015***، من الصفحة الالكترونية http://pchrgaza.org/ar. التصفح بتاريخ 12-1-2017.

مسعود، مايك، 2016، دور الجامعات العربية في الوقاية من الفساد، ***مجلة الشرق الأوسط للأعمال***، العدد (12)، منشورات مجموعة أوغاريت، فلسطين، ص18.

معايعة، عادل سالم موسى، 2011، تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات ومتطلبات الإنتاج والخدمات، ***مؤتمر الشراكة والتنمية***، المنعقد في 2008، نشرة بحوث وأوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، الأردن، ص153-158.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونيسكو، 2013، ***التربية من أجل التنمية المستدامة***، كتاب مرجعي، ISBN 978-92-3-001157-4.

موشيت، دوغلاس، 2000، ***مبادئ التنمية المستدامة***، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

النسور، أشرف عبدالكريم، والزعبي، بشير خليفة، 2018، العوامل الاقتصادية المؤثرة في التدهور البيئي في إطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي: حالة لدول عربية مختارة، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد (24)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن.

الهيتي، نوران عبدالرحمن، 2009، ***التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات - دولة الإمارات العربية نموذجاً***، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

هيئة مكافحة الفساد، 2018، ***التقارير السنوية خلال الفترة 2014-2018***، رام الله، فلسطين.

وزارة الاقتصاد الوطني، 2013، ***خطة التنمية الوطنية الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2014 - 2016)*** الصادرة في آب 2013، رام الله، فلسطين.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2009، ***الدليل الخاص بإعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للخطة الوطنية الفلسطينية العامة 2011-2013***، رام الله، فلسطين.

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014، ***خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016*** الصادرة في بناء الدولة وتجسيد السيادة، رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2010، ***الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية للتعليم 2011-2013***، رام الله. التصفح بتاريخ 4 آذار 2017 http://www.moehe.gov.ps

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2016، الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022م، رام الله، فلسطين.

وزارة الصحة الفلسطينية، 2017، ***التقرير الصحي السنوي لعام 2016***، الإدارة العامة للسياسات الصحية والتخطيط، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

**المراجع العربية باللغة الإنجليزية**

Abu Qamar, Mazen. 2017. ***The Effect of Societal Participation on Achieving Sustainable Development: Case Study of the Agricultural Sector in the Governorate of Irbid***. Published Master Thesis, Faculty of Agriculture, Jerash University, Thesis Center, University of Jordan Library, Jordan.

Al-Bayoumi, Muhammad Ayman. 2013. Strategies for Developing Higher Education in Some African Universities to Achieve Sustainable Development and the Requirements for Their Application in Alexandria University. ***Journal of Education***, Egypt, 15 (35): 3-51.

Alghareeb, Tariq Khaled. 2015. ***A Proposed Program for Developing Strategic Planning Skills for The Leaders of Governmental Higher Education Institutions in the State of Kuwait in Light of the Reality and Recent Trends in Planning***. Published PhD Thesis, University of Jordan, Jordan.

Al-Haiti, Nuran Abdul Rahman. 2009. ***Sustainable Development, General Framework and Applications: The United Arab Emirates As a Model***. The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi.

Al-Khalidi, Mowaffaq Muhammad Dandan. 2011. Public-Private Partnership in Higher Education. ***Partnership and Development Conference 2008***. Research and

Working Paper Bulletin of the Arab Organization for Administrative Development and Yarmouk University, Jordan, 56-57.

Al-Majali, Amal Yassin. 2012. The Impact of the Elements of Strategic Planning in Enhancing the Process of Re-Engineering the Administrative Processes in the Saudi Telecom Company. ***Jordan Journal of Business Administration***, 8 (3), University of Jordan, Jordan.

Al-Muhtaseb, Buthaina and Abu Eid, Raeda. 2011. Public-Private Partnership As a Tool for Achieving Sustainable Development. ***Partnership and Development Conference*** Held in 2008, Research and Working Paper of the Arab Organization for Administrative Development and Yarmouk University, Jordan, 104.

Al-Nsour, Ashraf Abdel Karim and Al-Zoubi, Bashir Khalifa. 2018. Economic Factors Affecting the Environmental Degradation under Sustainable Development: The Case of Selected Arab Countries. ***Jordan Journal of Business Administration***, 24 (3), University of Jordan, Jordan.

Al-Satari, Mustafa Ahmed. 2011. ***The Role of Higher Education in Economic Development in Palestine.*** Published Master Thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza, Palestine, 157.

Anti-Corruption Commission. 2018. ***Annual Reports 2014-2018***. Ramallah, Palestine.

Argoub, Mofid and Masharqa, Odetallah. 2016. Higher Education and Sustainable Development "Problems and Solutions". ***The Conference of Higher Education in the Arab World Towards Global Competitiveness***, Held during the Period 11-12/ 5/2016, University of Jordan, Amman, Conference Volume, 331-362.

Hillis, Ahmed Hisham. 2012. ***Evaluation of Parasite Contamination Resulting from Pumping Wastewater to the Gaza City Beach Area***. Published Master Thesis, Institute of Water and Environment, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

Idris, Jaafar Abdullah Musa and Ahmad, Othman Ibrahim. 2016. The Role of Entrepreneurship in Reducing Unemployment in Taif Region: An Exploratory Study. ***Amarabac Magazine***, Arab American Academy for Science and Technology, America, 7 (21): 125-142.

Jaber, Fares. 2018. ***Palestine under Occupation: Are the Sustainable Development Goals Still Possible***? Social and Economic Policies' Monitor (Al Marsad). Browsing on 12/1/2019 www.almarsad.ps.

Khairuddin, Moati Allah and Boukhadnah, Amneh. 2014. Sustainable Consumption: Challenges and Related Policies in Algeria. ***Journal of Baghdad College of University for Economic Sciences***, Iraq, 42: 17-42.

Maayaah, Adel Salem Musa. 2011. International Experiences on Partnership Between Universities and Requirements for Production and Services. ***Partnership and Development Conference,*** Held in 2008, Research and Working Paper Publication of the Arab Organization for Administrative Development and Yarmouk University, Jordan, 153-158

Masoud, Mike. 2016. The Role of Arab Universities in Preventing Corruption. ***Middle East Business Journal***, No. 12, Ugarit Group Publications, Palestine, 18.

Ministry of National Economy. 2013. ***The Sectoral National Strategic Development Plan for the Development of the National Economy 2014-2016***. Issued in August 2013, Ramallah, Palestine.

Ministry of Planning and Administrative Development (MoPAD). 2014. ***The Palestinian National Development Plan 2014-2016***. Issued in 2014, State Building to Sovereignty.

Ministry of Planning and Administrative Development. 2009. ***A Guide to Preparing Sectoral and Cross-sectoral Strategies for the General Palestinian National Plan 2011-2013***. Ramallah, Palestine.

Moshette, Douglas. 2000. ***Principles of Sustainable Development***. Translated by Bahaa Shaheen, International House for Cultural Investment, Cairo.

National Solid Waste Management Team/ Palestinian Cabinet. 2012. ***Gender Strategy in the Environmental***

***Sector, 2013-2017***. Ramallah, Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics and the Environmental Quality Authority. 2014. ***Environment and Sustainable Development Report***, Ramallah, Palestine, 15.

Palestinian Central Bureau of Statistics. 2017. ***Palestinian Economic Performance 2016***, Ramallah, Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics. 2017. ***Palestinian Labor Force Survey: Annual Report (2016)***. Ramallah, Palestine.

Palestinian Ministry of Education and Higher Education. 2010. ***Sectoral and Cross-sectoral Strategy for Eeducation 2011-2013***. Ramallah, Palestine. Browsing on March 4, 2017 http://www.moehe.gov.ps.

Palestinian Ministry of Education and Higher Education. 2016. ***Strategic Plan for the Education Sector 2017-2022***. Ramallah, Palestine.

Palestinian Ministry of Health. 2017. ***Annual Health Report 2016***. General Department of Health Policy and Planning, Palestinian Health Information Center, Ramallah, Palestine.

Palestinian Water Authority. 2010. ***Executive Summary of the Sector Strategy for Water and Wastewater 2011-2013***. Ramallah, Palestine.

Palestinian Water Authority. 2010. ***National Strategy for the Water and Wastewater Sector 2011-2013***. Ramallah, Palestine.

Qasim, Khaled Mustafa. 2007. ***Environmental Management and Sustainable Development under Contemporary Globalization***. University House, Alexandria, Egypt, 20.

Thabet, Nawar and Shukri, Salim. 2008. South Korea's Experience in Higher Education. ***The Second Conference on Planning and Development of Education in the Arab Countries***, King Fahd University of Petroleum and Minerals, Dhahran, Saudi Arabia, 28.

The Coalition for Accountability and Integrity (AMAN). 2017. ***Tenth Annual Report: The Reality of Integrity and Anti-corruption in Palestine***, Ramallah, Palestine.

The Palestinian Center for Human Rights. 2013. ***Annual Report 2013***. From the Page http://pchrgaza.org/ar. Browsing on 13/1/2017.

The Palestinian Center for Human Rights. 2015. ***Annual Report 2015***. From the Page http://pchrgaza.org/ar, Browsing on 12/1/2017.

The Palestinian Central Bureau of Statistics and the Environmental Quality Authority. 2014. ***Report on Sustainable Development.*** 11-15, Ramallah, Palestine,

The Palestinian Government. 2013. ***The National Policy Agenda Document for the National Development Plan (2014-2016)***. Submitted in December 2013, Ramallah, Palestine.

United Nations Development Program. 2006. ***World Food Program***. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2006. From the page www.unispal.un.org/DPA/DPR, Browsing on 11-11-2017.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization UNESCO. 2013. ***Education for Sustainable Development***. Reference Book, ISBN 978-92-3-001157-4.

## المراجع الأجنبية

Broman, G.I. and Robert, K.-H. 2015. A Framework for Strategic Sustainable Development. ***Journal of Cleaner Production***, 140 (1), Sweden. http://dx.doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.10.121

Clugston, Richard. 1999. ***Critical Dimensions of Sustainability in Higher Education: From Chapter in Sustainability and University Life***. Walter Filho (ed.), Published by Peter Lang.

Cortese, Anthoney. 2003. ***The Critical Role of Higher Education in Creating a Sustainable Future.*** The Deanship of Environmental Programs at Tufts University, Massachusetts, 17-18.

De Vries, B.J.M. 2019. ***Inequality: SDG10 and the Financial System Global Sustainability.*** 2, e9: 1-2.

https://doi.org/10.1017/S205947981900006.

Edebor, Solomon. 2014. The Challenges of Sustainable Development in Post-colonial African States: A Review of Adamu Usman's Sieged, Afe Babalola University. ***Journal of Sustainable Development Law and Policy***, 4 (1): 135-153.

Escrigas et al. 2011). ***The Promotion of Sustainable Development by Higher Education Institutions in Sub-Sahran Africa***. Survey Report, GUNi, IAU and AAU Joint Publication, 158.

Ioppolo, G., Cucurachi, S., Salomone, R., Saija, G. and Shi, L. 2016. Sustainable Local Development and Environmental Governance: A Strategic Planning Experience. ***Sustainability***, 8: 180. www.mdpi.com/ journal/sustainabity

Janet G. Hering, Simon Maag and Jerald L. Schnoor. 2016. A Call for Synthesis of Water Research to Achieve the Sustainable Development Goals by 2030. ***Environ. Sci. Technol***, 50: 6122-6123. American Chemical Society, Iowa, USA.

Johnston, Andy. 2007. Higher Education for Sustainability Development, Final Report of International Action Research Project. ***Forum for the Future***, The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD).

Keesstra et al. 2016. The Significance of Soils and Soil Science Towards Realization of the United Nations Sustainable Development Goals. Copernicus Publications on Behalf of the European Geosciences Union, ***SOIL***, 2: 111-128.

Lambrechts, Wim et al. 2013. The Integration of Competences for Sustainable Development in Higher Education: An Analysis of Bachelor Programs in Management. ***Journal of Cleaner Production***, www://link.springer.com/article/10.1007, 48: 65-73.

Mani, Tanvi. 2014. Buying Back the Right to Health: Legal and Policy Framework for Facilitating Access to Essential Medicines in Developing Countries. Afe Babalola University. ***Journal of Sustainable Development Law and Policy***, India, 4 (1): 54-86.

Masaru, Yarime et al. 2012. ***Establishing Sustainability Science in Higher Education Institutions: Towards an Integration of Academic Development, institutionalization and stakeholder collaborations***. Arizona State University, USA, 7 (Sup. 1): 101-113. https://www.researchgate.net/publication/257703826.

Nyangon, Joseph. 2014. International Environmental Governance: Lessons from UNEA & Perspectives on the Post-2015 Era. Afe Babalola University. ***Journal of Sustainable Development Law and Policy***, 4 (1): 174-202.

Palestinian Government. 2012. Palestinian Report about Sustainable Development under Israeli Occupation: Achievements and Challenges. ***United Nations Conference on Sustainable Development***, Rio De Janeiro, 20-22 June 2012.

Palestinian National Environment Quality Authority. 2006. ***Third National Report on Biodiversity Conservation, on the Implementation of Article 6 of the Convention on Biological Diversity***. Global Environment Facility & United Nations Development Program.

Saskia D. Keesstra et al. 2016.***The Significance of Soils and Soil Science towards Realization of the United Nations Sustainable Development Goals***. Published by Copernicus Publications on Behalf of the European Geosciences Union, 112. www.soil-journal.net/2/111/ 2016.

United Nation Commission on Sustainable Development. 2001. ***Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies***. (New York, United Nations, 300-303).

Vogt, Markus and Weber, Christoph. 2019.Current Challenges to the Concept of Sustainability. ***Global Sustainability***, 2 (e4): 1-6. https://doi.org/10.1017/ sus.2019.1

Wedy, Gabriel. 2016. The Judiciary and Sustainable Development: Perspective of A Brazilian of Federal Judge. ***Journal of Sustainable Development Law and***

***Policy***, 7 (1): 205-207, Afe Babalola University, Brazil.

World Bank. 2017. ***The Poverty Indicators***. From the Page: www.blogs.worldbank.org/opendata/ar/2016-edition-world-development-indicators.

World Bank. 2017. ***World Development Indicators 2017***. Washington, DC: World Bank .License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

World Commission on Environment and Development. 1987. ***Our Common Future, Report of The World Commission on Environment and Development***, 43-44. (www.un-documents.net).